1948/05/18
890 F. 00/5-1848 (2)

مسودة برقية سرية للغاية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، غير مؤرخة، وعليها شطب يوحي أنها لم ترسل، وهي مضمنة طي مذكرة من لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وكيل وزارة الخارجية الأمريكية عن طريق سكرتير وزير الخارجية، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

تقول البرقية إن وزارة الخارجية الأمريكية تفترض أن ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة وجد الفرصة بعد استلامه برقية الوزارة المعممة المؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) لإزالة أي سوء تفاهم تكوّن لدى حكومة المملكة العربية السعودية بسبب المحادثات المذكورة في برقية المفوضية رقم ٢٢٧ المؤرخة في ٢٤ أبريل. وتضيف البرقية أن وزارة الخارجية درست اقتراح تشايلدز بتوسيع اتفاقية مطار الظهران بحيث تشمل المساعدة العسكرية، ولكن لم يتخذ قرار حول ذلك بعد. وتوضح البرقية أن هذا النوع من البرامج يحتاج إلى موافقة الكونجرس الأمريكي، وتبين ضرورة انتظار نتائج الدراسات الحالية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاحتياجات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وطريقة تلبية هذه الاحتياجات. وتشير البرقية في هذا الصدد إلى الفقرة الثالثة من برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٢٤ المؤرخة في ٢٤ أبريل.

وتوضح البرقية أن موقف الوزارة لايزال الموقف نفسه المبين في البرقية المعممة المشار إليها وفي برقية الوزارة رقم ١٥٤ المؤرخة في ٢٨ أبريل. وتطلب البرقية من تشايلدز إبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود أن الحكومة الأمريكية تعتبر مسألة السلام في الشرق الأوسط بوجه عام ومسألة الأمن في المملكة العربية السعودية بوجه خاص شديدة الأهمية بالنسبة إلى مصالحها القومية، لكن لا يمكن للحكومة الأمريكية منح حكومة المملكة أي مساعدات عسكرية أكثر مما جرى بحثه فيما يتعلق بمطار الظهران بسبب التزامات الحكومة الأمريكية بالنسبة للمتوفر لديها من السلاح وبسبب الحظر الحالي على الأسلحة، وهي تدرس في الوقت الراهن احتياجات المملكة الأمنية واحتياجات المناطق الأخرى المطلوب مساعدتها عسكرياً.

R.1

1948/05/18
890 F. 796/5-1648 (1)

برقية سرية رقم ١٨٠ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير مارشال إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٨٢ المؤرخة في ١٦ مايو ١٩٤٨م، ويوضح أن سياسة وزارة الخارجية هي أن على الموظفين الأمريكيين الامتناع عن المشاركة في أي عمليات تقوم بها طائرات شركة الخطوط الجوية العربية السعودية ولها علاقة بالقتال. ويضيف أنه تجري حالياً دراسة موقف شركة تي دبليو إيه TWA القانوني المتعلق بتوظيف شركة الخطوط الجوية العربية السعودية للأمريكيين، مشدداً على ضرورة إبلاغ الموظفين الأمريكيين بموقف الوزارة وإذا شارك أي أمريكي في عمليات من هذا النوع المذكور فيجب سحب جواز سفره.

R.9

1948/05/18
890 F. 7962/5-1848 (1)

نسخة من برقية سرية رقم ٢٩٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يوجه تشايلدز في هذه البرقية رسالة إلى آمر قيادة النقل الجوي في وزارة القوات الجوية الأمريكية ويشير إلى برقية مفوضيته رقم ٢٦٩ المؤرخة في ١١ مايو ١٩٤٨م، ويورد ترجمة لرسالة يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي المؤرخة في ١٢ مايو حول الإنشاءات المقترحة في مطار الظهران. وتفيد رسالة يوسف ياسين أن وزير المالية السعودي أعلمه بفحوى محادثاته مع تشايلدز بشأن التحسينات المقترح إجراؤها في المطار والتي خصص لها مبلغ ١,٥ مليون دولار، ويبين موافقة الحكومة السعودية على تنفيذ أعمال معينة، وهي تمديد التيار الكهربائي إلى مساكن المدربين الأمريكيين، وبناء قنوات لتزويد هذه المساكن بالماء، وتبديل الكابلات الكهربائية، وتجديد أنظمة الطاقة الكهربائية وتكييف الهواء وتوسيع المستشفى، وتغيير مضخات المياه، وبناء قاعات للدراسة. ويوضح يوسف ياسين في رسالته أن من الممكن الشروع في هذه الإنشاءات، ويطلب عدم إقامة الأبنية التي تتسع لمائة شخص. ويوضح تشايلدز أنه لا يمكن الحصول على المزيد من حكومة المملكة العربية السعودية بعد اعتراف الحكومة الأمريكية بالدولة اليهودية.

R.10

1948/05/18
890 F. 7962/5-1848 (2)

برقية سرية رقم ٢٩٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

تتضمن البرقية ترجمة لرسالة يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي المؤرخة في ١٢ مايو، التي يشير فيها إلى المحادثات

التي أجراها مع تشايلدز في الرياض في ٢٣ أبريل (نيسان) بشأن المعلومات التي تلقتها الحكومة السعودية من مفوضيتها في واشنطن ومن سالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران بشأن زيادة عدد الموظفين الأمريكيين في هذا المطار الذين تطلب وزارة الخارجية الأمريكية تأشيرات دخول لهم، وتفسير ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران لقدوم هؤلاء الموظفين بأنه ضروري لإكمال البرنامج التدريبي في المطار. ويضيف ياسين أنه بعد ذلك أشارت بعض النشرات الإخبارية الإذاعية في الولايات المتحدة إلى ازدياد عدد الأمريكيين في الظهران، الأمر الذي يمكن أن يُسيء إلى البلدين.

لذلك يطلب ياسين عدم إجراء أية تغييرات في وضع هذا المطار قبل قيام تشايلدز بالاتصال بحكومة المملكة العربية السعودية حولها، مبيناً أن أية تغييرات تجرى قبل أن توافق الحكومة السعودية عليها ستسبب مشكلات لنقشبندي الذي لديه تعليمات لا يمكنه تجاوزها. ويطلب يوسف ياسين إبلاغ أوكيف بتزويد نقشبندي بمعلومات كافية عن كل الموظفين الأمريكيين العاملين في مطار الظهران، مع مراعاة عدم السماح لأي شخص غير مرغوب فيه بالقدوم إلى المملكة حفاظاً على الأمن العام.

R.10

1948/05/18
890 F. 7962/6-848 (1)

نسخة من رسالة سرية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٦١ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

يبلغ تشايلدز نائب الوزير السعودي أنه تسلم رسالته رقم ١٠/ ٤/ ٨٨/ ١٣٥٦ المؤرخة في ١٢ مايو ١٩٤٨م والمتضمنة موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على تعديلات معينة في مطار الظهران، والتي تجيز البدء في العمل في البنود السبعة التي حددتها الرسالة، لكنها تطلب عدم البدء ببناء المباني المخصصة لمائة شخص. ويضيف تشايلدز أنه نقل نسخة من رسالة يوسف ياسين إلى الحكومة الأمريكية وأخرى إلى ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران، مؤكداً التزام الولايات المتحدة باحترام الرغبات التي وردت في الرسالة.

R.10

1948/05/18
890 F. 7962/6-848 (1)

نسخة من رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م

ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٦١ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

يذكر تشايلدز أنه تسلم رسالة يوسف ياسين رقم ١٠/ ٤/ ٨٩/ ١٣٥٧ المؤرخة في ١٢ مايو ١٩٤٨م بشأن مطار الظهران، والتي تطلب حكومة المملكة العربية السعودية منها عدم إحداث أي تغييرات في المطار بدون استشارتها، كما تطلب من تشايلدز الاتصال بريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران ليزود ممثل الحكومة السعودية في المطار بمعلومات عن كل منسوبي المطار وبسجل أسمائهم. ويذكر تشايلدز أن رسالة يوسف ياسين تطلب أيضاً عدم السماح أو طلب السماح لأي شخص غير مرغوب فيه بدخول المملكة. ويخطر تشايلدز ياسين بأنه نقل فحوى رسالته إلى الحكومة الأمريكية وإلى المسؤولين في مطار الظهران، ويؤكد له أنه سيجري الالتزام بما جاء فيها.

R.10

1948/05/18
890 F. 857/7-1648 (1)

برقية رقم ٦١٤ من الشركة العامة للملاحة General Steamship Corporation في ولاية كاليفورنيا إلى شركة مونيت وفيكري Monnett & Vickery, Inc.، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م، مضمنة طي رسالة من بيتر كيرتس Peter Curtis مدير التأجير في الشركة العامة للملاحة Chartering California إلى إيرل إنجليش Earl F. English نائب رئيس شركة بكتل الدولية International Bechtel Corporation، مؤرخة في ٢٠ مايو ١٩٤٨م ومضمنة بدورها طي رسالة تغطية موقعة من شو A. W Shaw من شركة بكتل الدولية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger رئيس قسم المملكة العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تشير البرقية إلى ضرورة القيام بترتيب طلب تمديد تأمين ضد مخاطر الميناء لمدة أسبوعين آخرين على السفينتين السعوديتين «الزاهر» و«العقيق»، وتبين البرقية أنه لم يتم تسلم العقود المبدئية للتأمين الحالي ضد مخاطر الميناء.

R.11

1948/05/19
890 F. 111/5-1948 (1)

مذكرة سرية من روبرت ثاير Robert Thayer من قسم شؤون الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية إلى إدوارد ماكنيرني Edward McEnerney من مكتب الجزيرة العربية في قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة نفسها، مؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يسأل صاحب المذكرة ماكنيرني عما إذا كان قد تلقى أية آراء حول مذكرة بول بارينجر

Paul Barringer من قسم شؤون الطيران إلى لوي هـندرسون Loy W. Henderson مديـر مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٥ مايو بشأن تأشيرات العبور إلى المملكة العربيةالسعودية. ويضيف ثاير أن الأحداث الأخيرة على الساحة العربية تعطي طابعاً جديداً لهذه المسألة، ولكن رغم ذلك على الحكومـة الأمريكية أن تقرر موقفها في هذه المسألة تجاه الحكومة السعودية كي تتمكن من اتخاذ الإجراء الضروري في الوقت المناسب.

R.2

1948/05/19
890 F. 6363/5-1948 (1)

مذكـرة رقم ٥٨ مـن وزير الخـارجيـة الأمريكـي إلى الموظف المسـؤول في البعثة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير وزير الخارجية إلـى تقرير السفارة الأمريكية في القاهرة رقم ٩٠ المؤرخ في ٢٦ أبريل (نـيسان) حول موضوع تـنازل شركة الزيت العربية الأمريـكية (أرامكو) Arabian American Oil Company عن مـنطـقة من مناطق امتـيازها، ويضيف أن الخريطة الـتي وردت في «ملخص عمليات تطوير النفط في الـشرق الأوسـط» الـصادر عـن الـشركـة صحيحة، وأنه قد تمت إعادة المنطقة بأكملها إلى المملـكة، ما عدا الجزء الصـغير الواقع شرقي خط العرض ٤٦°. ويرفق وزير الخارجية نسـخة من مذكـرة من وليم مـور William Moore رئيس شركة أرامكو إلى فردريك ديفيز Frederick A. Davies نائب رئيس الشركة، مؤرخة في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م (وهذه النسخة غير موجودة مع الوثيقة).

R.8

1948/05/19
890 F. 796/5-1948 (2)

برقية سرية رقم ٢٩٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٨٠ المؤرخة في ١٨ مـايو، ويورد نص رسالة بعث بها إلى مارك أوثويت Mark Outhwaite مـدير عـمـلـيات شـركة الخطوط الجوية العربـية السعودية في جدة، مؤرخة فـي ١٩ مايو. ويذكر تشـايلدز في تلك الرسـالة أن المفوضية تلـقت برقية من وزارة الخارجية الأمريكـية تطلب فيها إبلاغ الأمريكيين العاملين في شركة الخطوط الجوية العربية السعودية بعدم المشاركة في أي نشاطات سعودية لها علاقة بالأعمال العسكرية، وإلا سحبت منهم جوازات سفرهم.

ويضيف تشـايلدز أنه أرسل صورة من هذه الرسالـة إلى وزارة الخارجية السـعودية وأن المسؤول عن هذه الوزارة بـالنيابة طلب

منه تفسيراً لها، فرد أنه لا يمكنه تقديم أي تفسير لكنه اقترح أن تتحاشى الحكومة السعودية تكليف الأمريكيين العاملين لدى شركة الخطوط الجوية العربية السعودية بأي عمل سوى الأعمال ذات الطابع التجاري المحض، فوعده المسؤول المشار إليه بمناقشة هذه المسألة مع الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي في أقرب وقت. ويذكر تشايلدز أنه سبق للعاملين الأمريكيين أن نقلوا قوات سعودية إلى القاهرة في رحلتين خاصتين. ويوضح أن المسؤول السعودي سأل عما إذا كان المنع ينطبق على رحلة إلى القاهرة ستنقل في اليوم التالي جنوداً سعوديين لأغراض التدريب فقط، وأنه (أي تشايلدز) رد بالإيجاب.

R.9

1948/05/19
890 F. 796A/5-1248 (1)

برقية سرية رقم ١٨٣ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يقول مارشال إنه بناء على التحريات المبدئية التي أجرتها وزارة الخارجية الأمريكية فإنها تطلب من المفوضية الأمريكية في جدة عدم الإدلاء بأي تعليق لحكومة المملكة العربية السعودية بشأن خليل تميم، وذلك بالإشارة إلى برقيتي المفوضية رقم ٢٧٥ و٢٧٨ المؤرختين في ١٢ مايو و١٣ مايو ١٩٤٨م، مضيفاً أن تميم لم يحصل على الموافقة الأمنية اللازمة للقيام بالأعمال السرية في الجيش خلال الحرب بسبب عدائه الشديد لبريطانيا، كما كان أخوه حسن متعاطفاً مع قوات المحور، مما يوحي بأن الحكومة الأمريكية قد لا تود تأييد ترشيحه.

R.10

1948/05/20
890 F. 857/7-1648 (1)

بيان بعدد البحارة على متن السفينتين السعوديتين «الزاهر» و«العقيق» وجدول أجورهم، غير مؤرخ، ومضمن طي رسالة من بيتر كيرتس Peter Curtis مدير التأجير في الشركة العامة للملاحة في ولاية كاليفورنيا General Steamship Corporation إلى إيرل إنجليش Earl F. English نائب رئيس شركة بكتل الدولية International Bechtel Corporation، مؤرخة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمنة بدورها طي رسالة تغطية موقعة من شو A. W. Shaw من شركة بكتل الدولية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger رئيس قسم المملكة العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يدرج البيان عدد أفراد طاقم السفينتين السعوديتين «العقيق» و«الزاهر» حسب وظائفهم، والأجر الذي يتقاضاه كل منهم بالدولار الأمريكي. ويتبين من البيان أن العدد

الإجمالي لهؤلاء هو عشرة أشخاص (ومن الواضح أن هذا هو عدد أفراد طاقم كل من السفينتين)، وتتراوح أجورهم بين ٤٠١,٥ دولار للقبطان و١١٢,٥ دولار للعامل المكلف بالخدمات المختلفة.

R.11

1948/05/20
890 F. 5151/5-2048 (1)

برقية سرية رقم ٩٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

تذكر البرقية أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة حسب سعر الإقفال يوم ١٧ مايو ١٩٤٨م حسبما أوردته جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society في جدة، فتذكر أن سعر الدولار الأمريكي بالريال السعودي هو ٤,٧٣، والجنيه الذهب الإنجليزي ٦١,٧٥ والجنيه الاسترليني ١٣، والجنيه المصري ١٢,٧٣، والمائة روبية هندية ١٠٠. وتبين أن هذه الأسعار تمثل متوسط أسعار البيع والشراء. كما تذكر أن السعر الرسمي للريال السعودي هو ٣٠ سنتاً أمريكياً.

R.6

1948/05/20
890 F. 857/7-1648 (3)

رسالة من بيتر كيرتس Peter Curtis مدير التأجير في الشركة العامة للملاحة General Steamship Corporation في ولاية كاليفورنيا إلى إيرل إنجليش Earl F. English نائب رئيس شركة بكتل الدولية International Bechtel Corporation، مؤرخة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة تغطية من شو A. W. Shaw من شركة بكتل الدولية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sahnger المسؤول عن مكتب المملكة العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومرفق مع رسالة كيرتس نسخ من ثماني وثائق هي برقية من شركة أولبري وشركاه Albury and Company في مدينة ميامي، ولاية فلوريدا، إلى الشركة العامة للملاحة، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان)، ورسالتان من قبطان السفينة «الزاهر» ومن كبير مهندسيها، مؤرخة في ٥ أبريل، ورسالتان من سنايفلي C. P. Snively المهندس المشرف في شركة أمريكان باسفيك للملاحة American Pacific Steamship Company في لوس أنجلوس إلى آلن هالم Alan Hulm نائب رئيس الشركة العامة للملاحة، مؤرختان في ٨ أبريل، ورسالة من بينت G. S. Bennett الوكيل العام لشركة يونايتد فروت United Fruit إلى الشركة العامة للملاحة، مؤرخة في ٢٠ أبريل، وبرقية من الشركة العامة للملاحة إلى شركة مونيت وفيكري Monnett & Vickery, Inc.،

مؤرخة في ١٨ مايو، وبيان بعدد البحارة على متن السفينتين «الزاهر» و«العقيق» وجدول أجورهم، غير مؤرخ.

يشير كيرتس إلى رسالته المؤرخة في ١٤ مايو، ويرفق نسخاً من الوثائق المتعلقة بإصلاح السفينتين السعوديتين «الزاهر» و«العقيق» مع تقدير نفقات هذا الإصلاح وتكلفة الرحلة البحرية إلى جدة. ويذكر كيرتس أن تكلفة تأمين كل سفينة تبلغ ٧٤١,٢٥ دولار، وأن التأمين تم عن طريق شركة مونيت وفيكري في نيويورك، بالإضافة إلى تأمين ضد أخطار الميناء بقيمة ٥٠ دولار شهرياً لكل من السفينتين.

ويبدي كيرتس بعض الملاحظات حول سفر السفينتين إلى جدة، ويقول إنه في انتظار رد على استفساره حول جر السفينة «الزاهر» من منطقة القنال إلى مدينة ميامي في ولاية فلوريدا. ويبدي كيرتس استعداده لتزويد إنجليش بأية بيانات إضافية.

R.11

1948/05/20
FW 890 F. 796/5-1348 (1)

رسالة سرية من تشارلز بولن Charles E. Bohlen المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية نيابة عن الوزير إلى إيرفنج آيفز Irving M. Ives عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يذكر بولن أنه تسلم رسالة آيفز المؤرخة في ١٢ مايو ١٩٤٨م المرفق بها رسالة من دانيال مان Daniel Mann من نيويورك مؤرخة في ٨ مايو، بشأن قيام القوات الأمريكية في الظهران بتدريب السعوديين على صيانة المطارات. ويبين بولن أن التدريب يقتصر على عمليات الصيانة الروتينية للمطار، ولا علاقة له بالوضع الحالي في فلسطين. ويعيد بولن رسالة دانيال مان المذكورة (غير موجودة مع الوثيقة).

R.9

1948/05/21
890 F. 6363/5-2148 (2)

مذكرة سرية عن محادثات شارك فيها كل من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، ومساعده فيليب كيد Philip C. Kidd، ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، وكل من أدريان كولكيت Adrian B. Colquitt وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، مؤرخة في ٢١ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

جاء في المذكرة أن هندرسون اقترح تأجيل تسليم شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company حصتها من الأنابيب للربع السنوي التالي حتى تهدأ الأوضاع في المنطقة، وأجاب

دوس أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سوف تلتزم بقرار الحكومة الأمريكية فيما يخص الإسراع في إتمام خط الأنابيب المذكور أو تأجيله، مبيناً أن الشركات الأمريكية لتصنيع الغاز الطبيعي تستطيع استخدام تلك الأنابيب. وتورد المذكرة نص رسالة سلمها دوس إلى هندرسون جاء فيها أن شركة التابلاين تواجه مُعضلة تتمثل في أن لديها معدات بقيمة ستة ملايين دولار في بيروت كانت تنوي استعمالها في مد خط الأنابيب في لبنان وسورية، وبإمكان الشركة استخدام هذه المواد في المملكة العربية السعودية بعيداً عن منطقة الصراع، وهي تخشى من أن تصادر الحكومة اللبنانية هذه المواد لتستخدمها في عملياتها العسكرية في فلسطين. وتضيف الرسالة أن الشركة تطلب من وزارة الخارجية الأمريكية النصح حول محاولة نقل هذه المواد إلى المملكة ومعرفة ما إذا كانت ستساعد الشركة في الحصول على الموافقة للقيام بذلك. وتقول المذكرة إن هندرسون وعد بأن ينظر في الموضوع قائلاً إن وزارة الخارجية الأمريكية سوف تساعد أرامكو في نقل هذه المعدات إذا رأت ضرورة لذلك.

وتنقل المذكرة عن كيد أن لدى أرامكو كمية من الأنابيب في طريقها إلى المنطقة تكفيها لمد خط طوله ١١٠ أميال شمالي حقل أبو حدرية. وتنقل المذكرة قول دوس إن شركته ستقوم بتوسعة مرافق شحن النفط مثل أرصفة الميناء وما شابهها إذا تقرر إيقاف العمل بخط الأنابيب، لكنه أبدى قلقه من أن تأمين الناقلات لشحن النفط سيستغرق وقتاً قد يمتد إلى ثلاث سنوات. وذكر دوس أن مجلس إدارة شركته سيبحث موضوع خط الأنابيب في اجتماعه المقرر عقده في ٤ يونيو (حزيران) وطلب رأي هندرسون حول ما إذا كان ينبغي وقف مد الخط بصورة مؤقتة. وتقول المذكرة إن هندرسون أجاب بأن عليه أولاً أن يدرس الموضوع مع المسؤولين في وزارات الخارجية والدفاع والتجارة الأمريكية، موضحاً أنه إذا تقرر تأجيل مد الخط فإن مسؤولية الإعلان عن ذلك تقع على عاتق أرامكو.

R.8

1948/05/21
890 F. 74/5-2148 (1)

مذكرة من كامنز E. T. Cummins السكرتير التنفيذي في لجنة سياسة السلاح والتسليح في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، مؤرخة في ٢١ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير كامنز إلى رغبة حكومة المملكة العربية السعودية في الحصول على محولي تيار كهربائي لجهازي لاسلكي كانت حكومة المملكة قد حصلت عليهما في إطار برنامج الإعارة والتأجير. ويضيف كامنز أن لجنة سياسة السلاح والتسليح وافقت في ١٤ مايو

١٩٤٨م على بيع حكومة المملكة المحولين المذكورين على اعتبار أنهما لم يكونا موجودين مع الأجهزة اللاسلكية عند تسليمها.

R.9

1948/05/21
890 F. 7962/5-2148 (1)

برقية سرية رقم ٤٨٤ من بنيكني تك Pinckney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يورد تك نص رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، يطلب فيها إبلاغ السفارةالأمريكية في القاهرة بتعليمات وزارة الخارجية الأمريكية أو رد فعلها حول برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٣١ المؤرخة في ٢٧ أبريل (نيسان) عن الرحلات الجوية لموظفي شركة نفط سوبيريور The Superior Oil Company.

R.10

1948/05/22
890 F. 7962/7-2848 (2)

رسالة رقم ١٠/ ٤/ ٩٣/ ١٤٢١ من خيرالدين الزركلي وزير الخارجية السعودي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٤ رجب ١٣٦٧هـ الموافق ٢٢ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية وهي مضمنة طي رسالة تغطية سرية رقم ١٨٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير الزركلي إلى رسالة الوزير المفوض الأمريكي المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٨م بشأن طلب تأسيس وحدة لاسلكية في مطار الظهران مكونة من ١٤ مجنداً وضابط وثلاثة أجهزة لاسلكية، وتشييد أربعة أكواخ من نوع «كوانست هت»، ويقول إن حكومة المملكة العربية السعودية توافق بصورة مؤقتة على تأسيس الوحدة اللاسلكية المذكورة بشرط أن تكون الأكواخ الأربعة تابعة للمطار وينطبق عليها ما ما ينطبق على أبنيته.

R.10

1948/05/23
890 F. 51A/9-1748 (5)

رسالة رقم ٦٥٩٨ موقعة من محمد سرور الصبان مستشار وزير المالية السعودي نيابة عن الوزير إلى كارل تويتشل Karl S. Twitchell نائب رئيس الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Company، مؤرخة في ١٤ رجب ١٣٦٧هـ الموافق ٢٣ مايو (أيار) ١٩٤٨م مرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية، ومضمنة طي رسالة تغطية موقعة من مارسيل واجنر Marcel E. Wagner رئيس الشركة الأمريكية الشرقية في نيويورك

إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م.

يشير الصبان إلى المحادثات التي جرت بين وزير المالية السعودي وتويتشل في أوائل مايو ١٩٤٨م حول تعيين تويتشل في منصب مستشار فني لشؤون التعدين في وزارة المالية، وإلى الاقتراحات التي تقدم بها تويتشل بهذا الخصوص في ١٠ مايو ١٩٤٨م. وتورد الرسالة الشروط التي اتفق عليها الطرفان، وهي تشمل موافقة تويتشل على تعيينه في المنصب المذكور آنفا، وعلى الحضور إلى المملكة العربية السعودية في أول شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م والبقاء فيها إلى أول أبريل (نيسان)، والقدوم في أوقات أخرى حين تدعو الحاجة لذلك. كما تم الاتفاق على استفادة وزارة المالية من خبرات تويتشل في أعمال التعدين والمشروعات الفنية الأخرى وفي توظيف الموظفين الفنيين وفي شراء المعدات اللازمة للأشغال الفنية. ويشمل الاتفاق أيضاً تحمل الحكومة السعودية نفقات سفر تويتشل وزوجته إلى المملكة وتأمين السكن والطعام والخدمة لهما وتوفير سيارة مع سائق لتنقلاته، بالإضافة إلى منحه مكافأة سنوية معقولة، ومكافأة عندما تتألف شركة فنية يكون هو العامل على نجاح تأليفها، ويعود تقديرها إلى وزير المالية. وتقول الرسالة إن مفعول الاتفاقية يسري لمدة سنة قابلة للتجديد.

R. 5

1948/05/24
890 F. 1281/4-2048 (1)

رسالة من كارل ساور Carl A. Sauer رئيس قسم المكتبات والمعاهد بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى آرتشي كروفورد Archie Crawford رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت بالنيابة، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يقول ساور إنه يرفق نسخة من رسالة هاري سنايدر Colonel Harry R. Snyder (المسؤول عن برنامج التدريب في مطار الظهران ومدير رابطة كليات الشرق الأدنى)، مؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م حول مستوصف جدة الطبي (الرسالة غير موجودة مع الوثيقة)، ويذكر أن نسخة من الرسالة نفسها أُرسلت إلى روبرت هاردي Robert S. Hardy في رابطة كليات الشرق الأدنى في نيويورك، الذي سبق أن أرسلت إليه ملفات مستوصف جدة وجميع المعلومات المتعلقة به.

R.3

1948/05/24
890 F. 1281/4-2048 (1)

رسالة من كارل ساور Carl A. Sauer رئيس قسم المكتبات والمعاهد بالنيابة إلى روبرت هاردي Robert S. Hardy من رابطة كليات الشرق الأدنى في نيويورك، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يرفق ساور نسخة من رسالة هاري سنايدر Colonel Harry R. Snyder

(المسؤول عن برنامج التدريب في مطار الظهران ومدير رابطة كليات الشرق الأدنى)، مؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م حول مستوصف جدة الطبي، ويذكر أن نسخة من الرسالة نفسها أرسلت أيضاً إلى آرتشي كروفورد Archie Crawford، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت بالنيابة. ويفيد ساور أنه طلب من السفارة الأمريكية في القاهرة إرسال جميع المواد ذات العلاقة بالمستوصف إلى وزارة الخارجية الأمريكية لكي تُرسلها بدورها إلى هاردي. ويضيف ساور أنه تم تسلم ملفات المستوصف المذكورة في رسالة سنايدر، وإرسالها إلى هاردي في ١٨ مايو.

R.3

1948/05/24
890 F. 61311/5-2448 (2)

مذكرة رقم ١٤٨ من المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

تشير المذكرة إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٤٠ المؤرخة في ١٥ مايو ١٩٤٨م حول احتياجات المملكة العربية السعودية من القمح. وتضيف أن المفوضية تلقت مذكرة رقم ١٥١/ ٣٤/ ١٥ من وزارة الخارجية السعودية، مؤرخة في ١٦ مايو، جاء فيها أن مركز إمداد الشرق الأوسط Middle East Supply Centre كان يتولى مهمة توزيع مخصصات الغذاء للمملكة في موسم الحج، وبما أن مجلس الغذاء The Food Council في الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يتولى توزيع الأغذية، فإن الحكومة السعودية تطلب من المفوضية الأمريكية في جدة أن تعمل على ضمان حصول المملكة على كميات كافية من الأغذية تلبي بها حاجات الحجيج، إما بالتوسط لدى مجلس الغذاء أو بتصدير كميات كافية من الأغذية من الولايات المتحدة، علماً أن الحكومة السعودية مستعدة لدفع ثمن هذه الأغذية.

وتضيف المذكرة أن المفوضية الأمريكية في جدة ركزت في إشعار تسلم مذكرة وزارة الخارجية السعودية على أهمية تقديم الحكومة السعودية إحصائيات دقيقة حول احتياجاتها من الغذاء ليستطيع الوزير المفوض السعودي في واشنطن إقناع السلطات المسؤولة عن توزيع الأغذية بالاحتياجات الحقيقية للمملكة. وتنقل المذكرة عن نائب وزير المالية السعودي قوله إنه يتوقع وصول ما بين ١٠٠ و١٢٠ ألف حاج لذلك الموسم، في حين ذكرت الأوساط التجارية والمصرفية أنها تتوقع أن يكون هذا العدد ما بين ٨٠ و١٢٠ ألفاً. وتقول المذكرة إن متوسط مدة إقامة الحجاج في المملكة هي ثلاثة أشهر، وأنهم بدأوا بالوصول فعلا.

R.7

1948/05/24
890 F. 6363/5-1748 (1)

برقية سرية رقم ١٩٦ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يذكر مارشال أن حكومته لاتزال متمسكة بعدم تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية على منح أي امتيازات تنقيب عن النفط في قاع البحر لأي شركة حتى تقدم الحكومتان الأمريكية والبريطانية اقتراحات للأساس الذي يضمن الاستغلال العادل والمنظم لقاع البحر. ويطلب مارشال من المفوضية الأمريكية في جدة التأكد مما قاله وزير المالية السعودي لهيو ويتمان Sir Hugh Weightman ممثل الشركة المركزية للتعدين Central Mining Company وشركة نفط سوبيريور The Superior Oil، وبالأخص سؤاله عما إذا كان (حق المملكة في) الجرف القاري مؤكداً، كما جاء في برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٢٠٥٠ المؤرخة في ١١ مايو، وعما عناه وزير المالية السعودي بطلبه (حصول الشركتين على) موافقة حكومتيهما، وذلك بالإشارة إلى برقيتي المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٦٧ و٢٨٨ المؤرختين في ١١ و١٧ مايو على التوالي. ويوضح مارشال أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تميز بين شركات النفط، والأمر متروك للحكومات الأجنبية للتأكد من إمكانية الاعتماد على شركة من الشركات وقدرتها على الاضطلاع بالعمليات على المستوى المناسب.

R.8

1948/05/24
890 F. 6363/5-2448 (1)

مذكرة محادثات هاتفية سرية بين جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يقول هندرسون إن دوس خابره من نيويورك وأشار إلى محادثته معه المؤرخة في ٢١ مايو، وأبلغه باحتمال أن تخسر شركته حصتها من الأنابيب لربع السنة الحالي، وأن تحصل على مخصصات جديدة في الربع السنوي القادم إذا ما تحسن الوضع. وأضاف دوس أن شركة كونسوليديتد للصلب Consolidated Steel Company تقوم الآن بتصنيع أنابيب النفط، وإذا لم تأخذها أرامكو، استغلتها بعض شركات الغاز الأمريكية.

لكن دوس أوضح أنه رغم ذلك، فإن شركته ستتحمل خسائر جسيمة إذا تم الأمر على ذلك النحو. وتقول المذكرة إن دوس أعرب عن أمل شركته في معرفة رأي وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين في هذا الموضوع

ومدى رغبة الوزارتين في أن تستمر أرامكو في إصرارها على الحصول على مخصصات في ربع السنة الثاني.

R.8

1948/05/24
890 F. 6363/5-3148 (1)

مقتطف من أنظمة التنقيب عن النفط تحت الماء في تريـنيداد لعام ١٩٤٥م، غير مـؤرخ، ومضمن طـي رسالة من الدائرة الـشرقية في وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في واشـنطن، مـؤرخة فـي ٢٤ مايو (أيـار) ١٩٤٨م ومضمنة بدورها طي رسالة سرية من تـوماس بـروملـي Thomas E. Bromley من السفارة البـريطانية في واشنطن إلى جـوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمـريكية، مؤرخة في ٣١ مايو ١٩٤٨م.

يتضمن المقتطف فقرتين على أساس أنه قد يكون من المستحسن إدخالهما في القواعد والأنظمة التي يحـتمل وضعها للتحكم في علميات التنـقيب في الخليج، والتي وردت إشارة إليه في رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريـطانية في واشنطن المؤرخة في ٣٠ أبريـل (نيسان) ١٩٤٨م. وتـتناول الفقرة الأولى إلزام الطرف المرخص له بالتنقيب بإقـامة علامات تحـدد المنطـقة المرخص لـه بالتنقيب فيها والحفاظ على هذه العلامات. وتتناول الفقرة الثانية إلزام الطرف المرخص له بالتنقيب بعدم مزاولة أي عمليات تؤدي إلى إغلاق أي من المناطق البحرية التي ذُكرت في الفصل الثاني من قانون المناطق المغمورة بالمياه في خليـج باريا Paria (خليج بين تـرينيداد وفنزويلا في المحيط الأطلسي) لعام ١٩٤٢م. كما تنص الفقرة على تعهد الطرف المرخص له بألا تشكل أعماله أو مـنشآته خطراً على الملاحـة، وبإنارة كامـل الأبراج والمنـصات وأعمال المسح وغيرها في الفترة بين المـغيب والشروق إذا طلب منه ذلك.

R.8

1948/05/24
890 F. 6363/5-3148 (4)

نسخة من رسالة سرية من الدائرة الشرقية في وزارة الخـارجية البـريطانيـة إلى السـفارة البريطانية في واشـنطن، مؤرخة في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م مرفق بـها مقتطف من أنـظمة التنقيب عن النفط تحت الماء في تـرينيداد لعام ١٩٤٥م، غير مؤرخ، ومضمنة طي رسالة سرية من توماس بروملي Thomas E. Bromley من السفارة البـريطانية في واشنطن إلى جـوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمـريكية، مؤرخة في ٣١ مايو ١٩٤٨م.

بعد الإشارة إلى رسالة السفارة البريطانية في واشـنطـن المؤرخة فـي ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٨م بشأن مبـادئ التقسيم الإقـليمي لمياه الخليج واستغلال النفط في قاع الخليج، تعبـر

الرسالة عن ارتياح الدائرة الشرقية لاتفاق آراء وزارة الخارجية الأمريكية بصفة عامة مع آرائها بخصوص هذا الموضوع. وتورد الدائرة الشرقية بعض الملاحظات حول آراء وزارة الخارجية الأمريكية. وتبين أولى هذه الملاحظات الاتفاق مع وزارة الخارجية الأمريكية في أن الامتيازات الحالية لا تغطي المناطق التي يتم الحصول عليها فيما بعد ما لم ينص على ذلك صراحة في شروط الامتياز.

وتبين الملاحظة الثانية أن على حكام المنطقة تأكيد سيادتهم على قاع البحر وعلى الطبقات التحتية للمناطق التي سوف تصبح تحت سيادتهم في الوقت نفسه، كما توضح الدائرة الشرقية أن استغلال النفط الكامن تحت قاع البحر لا ينبغي أن يؤثر على وجود أحواض السمك واللؤلؤ الواقعة فوقه، كما يجب حماية حقوق الملاحة البحرية. وتقول الرسالة إنه في حال الامتيازات الحالية التي تغطي الجرف القاري بعد ضمه إلى الدول المعنية يصبح من الضروري توضيح هذا الأمر للشركات صاحبة الامتياز، بحيث يتضح لها أنه أياً كانت حقوقها فعليها أن تقتصر على استغلال الأرض تحت قاع البحر شريطة احترام حقوق الملاحة البحرية، كما ينبغي سن القوانين المنظمة لاستغلال قاع البحر مثل تلك التي وضعتها ولايتا تكساس ولويزيانا الأمريكيتان لاستغلال نفط خليج المكسيك، وأنظمة ترينيداد للتنقيب عن النفط في البحر لحماية الملاحة البحرية المرفق مقتطف منها مع هذه الرسالة.

كما تناولت هذه الملاحظات الخريطة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى وزارة الخارجية الأمريكية والتي تبين التقسيم المقترح لقاع الخليج باستخدام خط متوسط يمتد بين ساحل الشمال الشرقي والشمال الغربي (كذا!) وتبين الرسالة الطريقة المقترحة للتقسيم العرضي للخليج، كما تبين كيفية التعامل مع مناطق الخلية المقابلة لمناطق النزاعات الحدودية بين المشيخات العربية تحت الحماية البريطانية، وبين المشيخات والمملكة العربية السعودية، والمناطق المقابلة للمنطقة السعودية-الكويتية المحايدة. وتتحدث الرسالة عن ضرورة قيام الدول المعنية بإعلان سيادتها على مناطق الخليج التي يُراد منح امتيازات فيها وتبين طريقة إعلان هذه السيادة.

وجاء أيضاً من بين الملاحظات التي تبديها الرسالة أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية حول طريقة التعامل مع إيران. وتبين الرسالة ضرورة وضع تلك الدولة أمام الأمر الواقع. وتبين الرسالة أن المفاوضات التي بدأتها بعض شركات النفط مع الحكومة السعودية جعلت الحكومتين البريطانية والأمريكية مضطرتين لمواجهة موضوع الجرف القاري وجعلت من الضروري تسوية مسألة المبادئ المشتركة بأسرع ما يمكن.

وترى الدائرة الشرقية أن من الأفضل أن يقوم الحكام المعنيون بإعلان سيادتهم رسمياً

قبل أن يـصدر بيان رسمي عـن الحكومتين البريطانية والأمريكية، وذلك كيلا يتاح لإيران أن تقوم بإجراء يعطل عملية إعلان السيادة. وترى الدائرة الشـرقية أن تقترح الحكومـتان على المملكة العربية السعودية والعراق إصدار بيانات عامـة بالسيادة على الجرف القـاري، وأن تتولى الحكومة البريطانية إصدار المشيخات الخاضعة لحمايتها وعُمان بيانات مماثلة.

وتوضح الرسالة أن الحكومة الـبريطانية لا يمكنها إلزام نفسها بتبني مبدأ الجرف القاري بصورة عامة، لكنها تبنت هذا المبدأ بالنسـبة لجزر البهاما وجامايكا وتنوي تطبيقه في غرب المحيط الأطلسي وفي الخليج العربي. وتطلب الدائـرة الشرقيـة من السفـارة مناقشـة هذه الملاحـظات مع وزارة الخارجـية الأمريكـية وإبلاغها بنتائج هذه المباحثات، وتقول إنه إذا كان هناك اتفاق عام حول الأسلوب المقترح في رسالة الدائرة المؤرخة في ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٨م والمعدل في هذه الرسالة، فستسعى الدائرة للحصول على موافقة السلطات الأعلى عليه لـيتم تبنيه عـلى أنه السياسة الـرسمية للحـكومة البـريطانيـة، وتتوقع قيـام وزارة الخارجية الأمريكية بالشيء نفسه.

R.8

1948/05/24
890 F. 7962/5-1748 (1)

رسالة سـرية من فرانـسيس كولت دو وولف Francis Colt De Wolf رئيـس قسم الاتصالات في وزارة الخارجية الأمريكية إلى إيرل سـتون Admiral Earl E. Stone رئيس قسم الاتصالات البحـرية في وزارة البحرية الأمريـكيـة، مؤرخـة في ٢٤ مايـو (أيار) ١٩٤٨م.

يخبر صاحـب الرسالة ستون أن وزارة الخارجية تلقـت من المفوضية الأمريكية في جدة برقية مؤرخة في ١٧ مايو (وهي البرقية رقم ٢٨٧) حول اسـتبعاد مـوافقة حكـومة المملكة الـعربية السعودية علـى طلب إنشاء وحدة اتصالات لاسلكية للبحرية الأمريكية في الظهران. ويورد دو وولف نـص البرقية المذكورة.

R.10

1948/05/25
890 F. 24 FLC/5-2548 (1)

برقية سرية رقم ١٩٩ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يفيد مارشال أنـه تلقى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة المؤرخة في ٦ مايو وينقل رسالة من فرد رامزي Fred Ramsey في لجنة التصفية الخارجية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، يوضح فيها أن الدفعة الـثانية المستحقة على حكومة المملكة العربية السعودية في ١ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م تبلغ ٤١٥,٧ دولار تقريباً.

ويضيف رامزي أن مكتب القاهرة للجنة التصفية الخارجية سوف يرسل فاتورة بالمبلغ عن طريق تشايلدز.

R.4

1948/05/25
890 F. 404/5-2548 (1)

رسالة رقم ١٩٧ موقعة من تشارلز ليفنجود Charles Livengood القنصل العام الأمريكي في بتافيا (جاكرتا)، جزيرة جاوا إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير ليفنجود إلى رسالته رقم ١٤٠ المؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) وإلى مراسلات سابقة بشأن موسم الحج القادم، ويبين أنه سيوفر للحجاج البالغ عددهم ٨٧٦٧ حاجاً مبلغ مليون جنيه، وأن الحجاج لن يستطيعوا مغادرة بلادهم قبل شهر رمضان بسبب وضع العملة الأجنبية الموفرة لهم. كما يبين المبالغ المخصصة لكل فرد من البالغين ومن الأطفال، ويذكر أن عدد الطلبات قد يزيد عن العدد المذكور أعلاه، ويوضح الأسس التي سيجري قبول الطلبات على أساسها. ويبين ليفنجود أن جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وبنك الشعب للائتمان العام General Credit Bank of the People سيتوليان الترتيبات المالية للحجاج. ويذكر ليفنجود تفصيلات عن توزيع الأقمشة على الحجاج.

R.4

1948/05/25
890 F. 74/5-2948 (3)

نسخة مذكرة سرية من جون إنجرسول John J. Ingersoll إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها مسودة برقية رقم ٩٠ من تشايلدز إلى السفارة الأمريكية في لندن، أرسلت في ٢٦ مايو، وكلتاهما مضمنة طي رسالة سرية رقم ١٥٣ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٤٨م.

يفيد إنجرسول أنه اطلع على ملف المراسلات والبرقيات حول الاتصالات في المملكة العربية السعودية وناقش المسألة مع ستيوارت كامبل Stuart Campbell ممثل مكتب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في جدة، ويورد بعض الملاحظات والاستنتاجات التي يرى بموجبها ضرورة إرسال البرقية المرفقة إلى السفارة الأمريكية في لندن. ويوضح إنجرسول أن الهدف الرئيسي من دائرة الاتصالات اللاسلكية والهاتفية لشركة أرامكو بين الظهران والبحرين هو تنسيق عمليات الضخ وفتح الصمامات وإغلاقها على طرفي خط أنابيب النفط الذي يربط البحرين والظهران، مبيناً عدم إمكانية استعمال دائرة الاتصالات هذه لنقل الرسائل الشخصية إلا في حالات محدودة فحسب، أو في حالات الطوارئ. ويذكر أن القنصلية الأمريكية في

الظهران تمكنت من إرسال بعض الرسائل عبر هذه الدائرة، لكن ذلك الاستعمال كان محدوداً وقابلاً للقطع إذا استدعت الحاجة. لكن هذا النظام يبقى نظاماً خاصاً، وإن كان سيوضع تحت تصرف القنصلية في حال حدوث حرب أو حادث مروع. ويشير صاحب المذكرة إلى الحاجة الماسة للقنصلية الأمريكية والأفراد العاديين إلى إرسال البرقيات واستقبالها بين الظهران والعالم الخارجي وبخاصة الولايات المتحدة، مبيناً أنه توجد محطة لاسلكي صغيرة تتصل بالرياض، التي تحول بدورها إلى البحرين الرسائل الموجهة إلى الخارج. وينقل إنجرسول عن كامبل قوله إنه نظراً لقرب القنصلية الأمريكية في الظهران من مكتب أرامكو فقد اعتادت القنصلية إرسال برقياتها عن طريق مراسل شركة النفط إلى شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Cable & Wireless في البحرين، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد أن هذه هي الوسيلة الوحيدة للاتصال من الظهران مع بقية العالم، وأن من الضروري القيام بعمل فوري لإقامة مرافق أفضل في الظهران.

ويضيف صاحب المذكرة أن أرامكو تحضر حالياً لإنشاء ثلاث دوائر للاتصالات تربط الظهران بجدة مباشرة مما يسمح بربط الظهران بالولايات المتحدة عن طريق محطة شركة ماكي للبرق والاتصالات اللاسلكية Mackay Radio and Telegraph في جدة، مبيناً نية أرامكو في وضع واحدة من تلك الدوائر تحت تصرف حكومة المملكة العربية السعودية. ويذكر إنجرسول أن هذا النظام قابل للتوسعة بسهولة.

ويوضح إنجرسول أنه بسبب بناء شركة ماكي لمحطة كبرى في جدة ووجود محطة كبيرة تابعة لشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية في البحرين. فإن من المستبعد إقناع شركة تجارية بجدوى إضافة محطة أخرى في الظهران والدمام، كما أن من المحتمل أن تعارض الحكومة السعودية مثل هذه الخطوة ويخلص إنجرسول إلى القول إن أفضل حل هو قيام شركة ماكي بإنشاء محطة قوية في جدة وحث الحكومة السعودية على توسيع خدماتها الداخلية وتطويرها لكي تسمح بالاتصال بين الولايات المتحدة وأي مكان في المملكة عبر محطة جدة هذه، مضيفاً أن الحكومة السعودية هي الوحيدة المعنية بالأمر، وبالتالي فإنه ليس من الضروري طلب أي امتيازات إضافية لا من شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية ولا من الحكومة البريطانية.

R.9

1948/05/25
890 F. 7962/5-2548 (1)

برقية سرية رقم ٣١٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٣٠ المؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان)، ويقول إنه بعد أن وضّح لحكومة المملكة العربية السعودية مصلحتها في تسهيل حركة ناقلات النفط التابعة للبحرية الأمريكية تلقى مذكرة من وزارة الخارجية السعودية مؤرخة في ٢٢ مايو تشير إلى رسالته المؤرخة في ١٠ مايو، وتُبلغه بموافقة حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود بصورة مؤقتة على طلب الحكومة الأمريكية إنشاء وحدة للاتصالات اللاسلكية في مطار الظهران إضافة إلى أربعة أكواخ من نوع كوانست Quonset، بشرط أن تكون هذه الأكواخ جزءاً من المطار، وأن تخضع للشروط نفسها التي تخضع لها الأبنية الأخرى في المطار. ويطلب تشايلدز من وزير الخارجية الأمريكي تزويده بالتعليمات الخاصة بالرد على هذه الشروط، مركزاً على عدم جدوى محاولة تعديلها.

R.10

1948/05/25
890 F. 7962/5-2548 (1)

رسالة رقم ١٤٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة العربية لرسالة من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى تشايلدز، مؤرخة في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ الموافق ١ مايو ١٩٤٨م ونسخة من رسالة من تشايلدز إلى يوسف ياسين، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية الواردة في مذكرتها رقم ١٦ المؤرخة في ١ مارس (آذار) ١٩٤٨م والمرفق بها أوراق ذات علاقة بالخلاف بين الحكومة السعودية وكلٍ من كاسيوس ديفيس Captain Cassius C. Davis وكينيث كيرنز Sergant Kenneth C. Kerns، ويرفق ترجمة رسالة يوسف ياسين التي تحتوي معلومات إضافية عن الموضوع. ويعبر تشايلدز عن أمله أن تتمكن الوزارة بناء على ما جاء في رسالة يوسف ياسين وما سبقها من مراسلات أن تثير الموضوع من جديد مع ديفيز وكيرنز للتوصل إلى تسوية ودية نهائية.

R.9

1948/05/26
711. 90 F27/5-2648 (1)

رسالة رقم ١٥٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى تشايلدز مؤرخة في ٦ رجب ١٣٦٧هـ الموافق ١٤ مايو، وترجمة لمسودة اتفاقية الطيران التي أعدتها الجامعة العربية، غير مؤرخة ونسخة

من رسالة شخصية سرية من تشايلدز إلى ياسين، مؤرخة في ٢٨ مايو (هكذا وردت).

يشير تشايلدز إلى رسالته رقم ١٢٧ المؤرخة في ٦ مايو، وإلى المرفقات الآنفة الذكر. ويرى تشايلدز أن نص الاتفاقية المقترحة من قبل جامعة الدول العربية يبدو مقبولاً، لكنه يطلب تعليق كل من وزارة الخارجية الأمريكية وملحق شؤون الطيران المدني في القاهرة، وذلك لكي ينقل هذه التعليقات إلى نائب وزير الخارجية السعودي سعياً لإنهاء المفاوضات وإبرام الاتفاقية المطلوبة.

R.12

1948/05/26
890 F. 111/5-2648 (1)

مذكرة سرية من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى بول بارينجر Paul Barringer من قسم الطيران في الوزارة نفسها، مؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يوضح هندرسون أن مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا يتفق مع بارينجر بشأن دعم الحكومة الأمريكية رسمياً لموقف شركة تي دبليو إيه TWA التي ترفض أن تكون مسؤولة تجاه حكومة المملكة العربية السعودية عن نقل أي راكب يهودي في حال عبور المملكة مادام هذا الراكب يحمل تأشيرة سارية المفعول صادرة عن مسؤولين سعوديين. ويطلب هندرسون من بارينجر أن يتأكد مما إذا كانت شركة تي دبليو إيه قد أبلغت الحكومة السعودية بموقفها هذا، وإذا كانت ترغب في إعلان رسمي يدعم ذلك الموقف من الحكومة الأمريكية، ويقول إن مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا سيضع مسودة تعليمات إلى المفوضية الأمريكية في جدة يبين موقف الحكومة الأمريكية.

R.2

1948/05/26
890 F. 24 FLC/5-2648 (1)

برقية سرية رقم ١٠٠ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يطلب مارشال من المفوضية الأمريكية في جدة إبلاغه بتوقيع استمارة التسوية وإخلاء الطرف المرسلة من بروان Brown إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة المتعلقة بتخفيض المستحقات على المملكة العربية السعودية بمقدار ١٠٠ ألف دولار، بموجب العقد المؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٤٦م. ويطلب مارشال إتمام هذا الأمر في أقرب وقت نظراً للمفاوضات الحالية مع هيئة عمليات البناء الخارجية Foreign Building Operation والتي سوف تحصل بموجبها هذه الهيئة على أراضٍ مستأجرة وشروط أفضل بالنسبة لتسديد الحكومة السعودية لمستحقاتها.

R.4

1948/05/26
890 F. 404/4-2448 (1)

مذكـرة رقم ١١٩ من وزيـر الخارجيـة الأمريكي إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية فـي مانيلا، الفلبين، مؤرخـة في ٢٦ مايو (أيـار) ١٩٤٨م ومرفق بها رسـالة رقم ١١١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريـكي، مؤرخة في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م.

يقتـرح وزير الخارجية الأمـريكي على السفارة الأمريكية في الفلبين إبلاغ السلطات الحكومية والمصرفية في الفلبين بفحوى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة والمرفقة طي هذه الرسالـة (بشأن الصـعوبات التـي يواجههـا الحجاج الفلـبينيون في تحويل عـملتهم إلى العملة المحلية في مكة المكرمة).

R.4

1948/05/26
890 F. 6363/5-2648 (1)

مذكـرة من لـوي هنـدرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية الأمريكي عن طريق سكريتر الوزير، مؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

ينقل هندرسون عن جيمس تيري دوس James Terry Duce أحد نواب رئيس شركة الزيت العربية الأمريـكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أن فردريك ديفيز Frederick A. Davies، وهو أيضاً نائب رئيس الشركة، أخبره أن الملك عبدالعزيز آل سعود أشار لأول مرة إلى أن المملكة العربية السعودية قد تضطر في ظروف معينة إلى تطبيق عقوبات على الامتيـازات النفطية الأمريكـية. ووعد دوس بالقدوم إلـى واشنطن وإيفاد منـدوب عنـه لبـحث المـسألـة مع مـسؤولي وزارة الخارجية. وينقل هندرسون عن دوس أن الملك عبدالعزيز ذكر أن ضغط الرأي العام العربي قد يـستـدعي مـثل ذلـك الإجراء. ويرى هندرسون أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد الدولـة اليهودية بالسلاح سوف يولد الظروف المشار إليها.

R.8

1948/05/26
890 F. 74/5-2948 (1)

مسودة برقية سرية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى السفارة الأمريكية في لندن، أرسلت بالرقم ٩٠ وبتاريخ ٢٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م وهي مضمنة طي نسخة من مذكرة سرية من جون إنجرسول John J. Ingersoll من المفوضية إلى تشايلدز، مؤرخة في ٢٥ مايو والمذكرة مضمنة بدورها طـي رسالة سرية رقم ١٥٣ من تشايلدز إلى وزير الخـارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٦٢ المؤرخة في ٧ مايو، ويبين

أنه حدث الكثير من الخلط حول موضوع تلك البرقية بسبب قلة المعلومات وعدم الدراية بالحقائق. ويضيف أنه سيرسل مذكرة شاملة توضح هذه الحقائق وتبين أنه ليس من الضروري الحصول على أي موافقة أخرى سواء من شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Cable and Wireless Ltd. أم من الحكومة البريطانية لأن حكومة المملكة العربية السعودية هي الوحيدة المعنية بهذا الأمر.

R.9

1948/05/27
711. 90 F/5-2748 (1)

برقية سرية للغاية رقم ١١٤ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير ميلوي إلى برقية المفوضية السرية رقم ١٦٨ المؤرخة في ٢٦ مايو ويقترح اتخاذ عدد من الخطوات في حال قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ومطالبة الحكومة السعودية رجال القوات الجوية الأمريكية بمغادرة البلاد. وتتمثل الخطة في إصدار أوامر لريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران بالانتقال إلى البحرين للإشراف على عملية إجلاء الرعايا الأمريكيين من المملكة وهذا يستدعي الحصول على موافقة مسبقة من البريطانيين. وبعد ذلك ينتقل أوكيف إلى أسمرة في إريتريا. ويقترح ميلوي في حال قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة أن يخول هو وأفراد قنصليته بالتوجه إلى البحرين، على أن يتولى أوكيف بعد ذلك نقلهم إلى أسمرة. ويطلب ميلوي من وزارة الخارجية الأمريكية القيام بالترتيبات الضرورية في حال موافقة ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة على هذا الاقتراح.

R.12

1948/05/27
890 F. 24/5-2748 (1)

برقية سرية رقم ٢٠٢ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يورد مارشال نص مذكرة يريد من المفوضية الأمريكية في جدة تسليمها إلى حكومة المملكة العربية السعودية، ويفيد هذا النص أن اتفاقية اعتماد فائض العتاد الأمريكي المؤرخة في ٢٥ مايو ١٩٤٦م تقضي بأن تسدد الحكومة السعودية قسطاً من المستحقات في ١ يونيو ١٩٤٨م. وتوضح المذكرة أنه في ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م أبرمت اتفاقية بين الحكومة السعودية والحكومة الأمريكية لإنشاء مبان في المملكة وتأجيرها للحكومة الأمريكية. ويضيف النص أن الحكومة الأمريكية ترى ضرورة إخضاع المبالغ

المستحقة بموجب اتفاقية ٢٥ مايو ١٩٤٦م إلى الشروط الواردة في اتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م وفي رسالة وزير المالية السعودي إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة المؤرخة في اليوم نفسه. ويذكر النص أنه بدلاً من الأقساط الدورية المستحقة في الأول من يونيو من كل سنة حتى عام ١٩٥١م ستقوم الحكومة السعودية بتقديم مبالغ من حين إلى آخر بناء على طلب الحكومة الأمريكية لاستخدامها في برنامج البناء والتملك.

(وقد نقل ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة النص الوارد في البرقية في مذكرته الموجهة إلى خيرالدين الزركلي الوزير المطلق الصلاحية في وزارة الخارجية السعودية المؤرخة في ٢٩ مايو والمضمنة نسخة منها طي رسالة سرية رقم ١٥٨ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م).

R.3

1948/05/27
890 F. 5151/5-2748 (1)

برقية سرية رقم ٦٠٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يورد تك نص برقية من جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى مكتب التمويل الدولي في وزارة المالية الأمريكية. ويقول بولك في رسالته إنه عاد إلى القاهرة قبل تلقي البرقية رقم ١٧٩ الموجهة إلى المفوضية الأمريكية في جدة والمؤرخة في ١٨ مايو، وإنه لهذا السبب لم يتمكن من مناقشة القضية مباشرة مع حكومة المملكة العربية السعودية. ويضيف بولك أنه علم أن حق الحكومة السعودية في تحويل الروبيات إلى عملة فضية مقصورة على الروبيات الواردة عن طريق الحجاج، ولذلك فإن تداول الروبية في الظهران أمر لا ترغبه الحكومة السعودية، وذلك لأنها قد تضطر لاستخدامها في الهند التي يظهر حساب المملكة معها فائضاً في الوقت الراهن، وإلا فستشكل الروبيات ديناً غير مباشر للهند على المملكة، كما أن استعمال الروبية يحرم الحكومة السعودية من دولارات تحصل عليها من بيع ريالات للأمريكيين العاملين في مطار الظهران. ويفيد بولك أنه نصح الحكومة السعودية بمنع موظفي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company من تداول الروبية، ويقترح بولك ألا يتم الاتصال بالحكومة الهندية حول هذا الموضوع إلا بعد موافقة الحكومة السعودية، مبيناً أن تنبيه السلطات السعودية إلى الضرر الناجم عن تداول الروبية سيكون لفتة ودية تقدرها الحكومة السعودية. ويذكر بولك أن ما ذكره يقوم على افتراض أن الجيش يحتاج الروبيات

لتسديد رواتب الموظفين الأمريكيين وليس الهنود.

R.6

1948/05/27
890 F. 74/5-2748 (1)

مذكرة من جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى فرانسيس كولت دي وولف Francis Colt De Wolf رئيس قسم الاتصالات في الوزارة نفسها، مؤرخة في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق طيها رسالة من كينيث رويال Kenneth C. Royall وزير الجيش الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م ومذكرة من السيدة روث شيرمان Mrs. Ruth C. Sherman من قسم السياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى الآنسة جونيل سوندرز Miss Juneal Saunders من قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة نفسها، مؤرخة في ٧ مايو، ومذكرة من كامنز E. T. Cummins السكرتير التنفيذي للجنة سياسة السلاح والتسليح إلى ميريام، مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٤٨م.

يوضح ميريام أنه في الرد المقترح على رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٦ المؤرخة في ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨م أعرب قسم شؤون الشرق الأدنى عن شكوكه في أن تكون لوزارة الخارجية الأمريكية صلاحية تعويض القطع الناقصة سواء أكانت المعدات قابلة للتعويض نقداً أم كانت مجانية ضمن برنامج الإعارة والتأجير. ويذكر أن مذكرة السيدة شيرمان المرفقة تبين أنه لم يعد للحكومة الأمريكية أي صلاحية ضمن برنامج الإعارة والتأجير تخولها تعويض القطع الناقصة. ويضيف ميريام أنه طرح موضوع انطباق حظر بيع الأسلحة إلى الشرق الأوسط على تصدير مثل هذه المعدات، ولكن لجنة سياسة السلاح والتسليح أعطت موافقتها على البيع في مذكرتها المؤرخة في ٢١ مايو.

ويقترح ميريام إعادة صياغة الرد بما يفيد أنه يمكن للحكومة السعودية أن تشتري محولي التيار الكهربائي نقداً بموجب قانون فائض العتاد الأمريكي، مع مراعاة ضرورة التحرك بسرعة كي تضمن استمرار توفر القطعتين ضمن فائض العتاد.

R.9

1948/05/28
711. 90 F27/5-2648 (1)

نسخة من رسالة شخصية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م (كذا) وموجه نسخة من مسودتها طي رسالة سرية رقم ١٥٠ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٤٨م.

يتوجه تشايلدز بالشكر إلى يوسف ياسين على رسالته المؤرخة في ١٤ مايو والتي تضمنت صيغة اتفاقية الطيران التي أعدتها الجامعة العربية لعقد الاتفاقيات بين الدول العربية والدول الأجنبية. ويضيف تشايلدز أنه سوف يرسل هذه المسودة إلى حكومته موضحاً أنه سيبلغ يوسف ياسين بأي تعليق بشأن هذا الموضوع بعد دراسته. ويوضح تشايلدز أنه يرى تطابقاً عاماً بين مسودة الاتفاقية هذه ومسودة الاتفاقية التي سبق أن أرسلها تشايلدز إلى يوسف ياسين. ويوضح تشايلدز أن السبب الذي جعله يرسل نسخة من الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة والبرتغال هو بيان أن حكومات أخرى مثل الحكومة البريطانية والبرتغالية منحت الطائرات الأمريكية تسهيلات تماثل تلك التي منحتها لها حكومة المملكة العربية السعودية في الظهران.

R.12

1948/05/28
890 F. 111/5-2848 (1)

رسالة موقعة من توم تايلر Tom K. Taylor نائب رئيس شركة تي دبليو إيه Trans World Airline إلى روبرت ثاير Robert Thayer من قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يبلغ صاحب الرسالة ثاير أن موظفي شركة تي دبليو إيه في الشرق الأوسط قدموا احتجاجاً إلى حكومة المملكة العربية السعودية بخصوص عدم منح تأشيرات العبور للركاب اليهود، وتحميل الشركة المسؤولية فيما يتعلق بذلك. ويبين تايلر أن المحادثات مع ممثلي الحكومة السعودية لم توصل إلى حل للمشكلة، لذلك فإن الشركة ستقدر أي عمل إضافي تقوم به وزارة الخارجية الأمريكية لحلها.

R.2

1948/05/28
890 F. 6363/5-2848 (2)

مذكرة سرية عن محادثات شارك فيها كل من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian American Oil Company وجورج راي George Ray المستشار العام في الشركة نفسها وفي شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company (Tapline) ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية وديفيد روبرتسون David A. Roberston من القسم نفسه وريتشارد سانجر Richard H. Sanger المسؤول عن مكتب المملكة العربية السعودية قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة نفسها، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

تفيد المذكرة أن دوس نقل عن ممثلي شركة أرامكو في الظهران احتمال اتخاذ الملك عبدالعزيز آل سعود بعض الإجراءات ضد

الشركة تضامناً مع الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية. وأضاف دوس أن ولي العهد السعودي اقترح على أرامكو إعلان موقفها من القضية الفلسطينية، لكن ممثلي أرامكو بينوا أن هذا قد يسيء إلى وضع الشركة ووضع حكومة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة. وأوضح دوس أن أرامكو لم تُدلِ بأي تعليق حول المسائل السياسية من قبل ويجدر بها أن تستمر في ذلك الموقف.

وتقول المذكرة إن المحادثات تناولت موضوع استمرار أرامكو في مد خط أنابيب النفط، موضحة أن هندرسون نصح الشركة بتجميد أي طلبات لرخص التصدير أو سحبها إلى أن تتضح الأمور، مبيناً أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تمانع في أن يكون موقف أرامكو بالنسبة للحكومة السعودية هو أنها تقوم بهذا العمل بعد استشارة الحكومة الأمريكية وبموافقة تامة من تلك الحكومة. وتقول المذكرة إن دوس ذكر أن مصلحة شركته تكمن في التصرف بناء على نصيحة الحكومة الأمريكية ويفضل أن يتم ذلك من خلال تبادل للرسائل، لتفادي أي انتقاد فيما بعد من الهيئات العسكرية الأمريكية بسبب عدم إتمام خط الأنابيب، ولتقوية موقف أرامكو تجاه الحكومة السعودية.

وتقول المذكرة إن هندرسون أوضح أنه تحادث مع جيمس فورستال James V. Forrestal وزير الدفاع الأمريكي وكيني Kenney وكيل وزارة الدفاع للشؤون البحرية وأنهما وافقا على توجيه اقتراح لأرامكو بوقف شحن الأنابيب إلى أن تتضح الأوضاع الحالية. وتبين المذكرة أن دوس أبدى رغبته في لقاء كيني، وأن هندرسون رتب لقاءً بين الاثنين، كما استفسر دوس عما إذا كان ينبغي عليه بحث الموضوع مع روبرت لوفيت Robert A. Lovett وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ووعده هندرسون بإجابته بعد بحث المسألة مع لوفيت.

R.8

1948/05/28
890 F. 7962/5-1148 (1)

برقية سرية رقم ٢٠٥ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير لوفيت إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٦٩ المؤرخة في ١١مايو، ويطلب التأكد من أن رسالة وزير الخارجية السعودي بالنيابة تمنح صلاحيات للسلطات الأمريكية لإبرام عقد مع شركة بكتل الدولية International Bechtel تقوم بموجبه بتنفيذ الأعمال المتعلقة بإنشاء مبان للعاملين في مطار الظهران. ويوضح لوفيت أن الهدف من تلك الأعمال هو تحسين مستوى المرافق الموجودة في المطار. ويشك لوفيت في إمكانية التعاقد مع أي شركة أخرى قبل نهاية العام المالي الحالي، إذا لم يتم التعاقد مع شركة بكتل،

ويضيف أن من الضروري أن تبلّغ الموافقة على التعاقد مع هذه الشركة قبل ٤ يونيو (حزيران) لمباشرة أي برنامج للبناء.

R.10

1948/05/28
890 F. 7962/5-2848 (1)

برقية سرية رقم ١١٤ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يبلغ ميلوي نقلاً عن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران عن تحليق طائرة ذات ستة محركات يعتقد أنها روسية فوق مطار الظهران على ارتفاع ستة آلاف قدم وذلك في صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٤٨م.

R.10

1948/05/28
890 F. 7962/5-2848 (1)

برقية سرية رقم ٣١٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٤٨م وهي نسخة من برقية رقم ١٦ من تشايلدز إلى القنصلية الأمريكية في الظهران.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٤٦ المؤرخة في ٢٦ مايو، ويطلب من القنصلية إبلاغ ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران أنه في ضوء برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٦٠ المؤرخة في ١٨ مايو والوضع السياسي القائم، فإنه ليس من الحكمة القيام بأي تطوير جديد في مطار الظهران قبل الحصول على ترخيص من حكومة المملكة العربية السعودية. ويضيف أن المفاوضات مع الحكومة السعودية أصبحت شديدة الصعوبة بسبب موقف الحكومة الأمريكية من القضية الفلسطينية. ويفيد تشايلدز أنه سيطلب من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أن يأذن لأوكيف بالتوجه إلى الرياض لإجراء محادثات معه، كما يقترح على القنصلية الاتصال بأمير منطقة الظهران للغرض نفسه، مبيناً أن من الأفضل عدم مشاركة ممثلين لوزارة الخارجية الأمريكية في هذه المحادثات بسبب طبيعتها الفنية المحضة.

R.10

1948/05/29
890 F. 24FLC/6-548 (1)

نسخة من مذكرة سرية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى خيرالدين الزركلي الوزير المطلق الصلاحية في وزارة الخارجية السعودية، جدة، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة سريةرقم ٥٨ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

يورد تشايلدز نص الرسالة التي طلبت وزارة الخارجية الأمريكية منه إبلاغها إلى الحكومة السعودية، كما ورد في البرقية رقم ٢٠٢ من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، المؤرخة في ٢٧ مايو.

R.4

1948/05/29
711. 90 F/5-2948 (1)

برقية سرية رقم ٣١٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن سكرتير مفوضيته العربي أخبره برأي سمعه من أصدقائه في وزارة الخارجية السعودية ومن المعتقد أن هذا الرأي يعكس الرأي العربي السائد وأنه واسع الانتشار، ويفيد أن العرب كانوا يعتبرون الولايات المتحدة صديقة لهم ولا يثقون ببريطانيا، لكن البريطانيين أثبتوا صداقتهم، وبما أن الوقت الراهن مهم جداً بالنسبة للعالم العربي فإن الأطراف المتذبذبة مثل الولايات المتحدة ستفقد نهائياً ثقة العرب وصداقتهم.

R.12

1948/05/29
890 F. 24 FLC/5-2948 (1)

برقية سرية رقم ٣٢٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٠٠ المؤرخة في ٢٦ مايو، ويبين صعوبة إنجاز أي عمل في الوقت الراهن لأسباب ثلاثة وهي السياسة الأمريكية في فلسطين، والنقص في عدد موظفي المفوضية الأمريكية في جدة، وغياب نائب وزير الخارجية ووزير المالية السعوديين عن جدة. ويوضح تشايلدز أن وزير المالية السعودي أبدى شفهياً عدم رضاه عن الخصم الذي اقترحته الحكومة الأمريكية (بالنسبة لعقد فائض العتاد الأمريكي المبرم بين الحكومتين) لكنه لم يجب بعد على العرض الذي وجه إليه كتابياً. ويترك تشايلدز لوزارة الخارجية أن تتخيل مدى الشك الذي ينظر به المسؤولون السعوديون لأي طلب من المفوضية باتخاذ إجراء سريع حول موضوع ما، وذلك في ضوء نظرة العرب إلى الموقف الأمريكي الرسمي في واشنطن وفي الأمم المتحدة الذي يعتبرونه موقفاً عدائياً. ويؤكد تشايلدز أن الولايات المتحدة تزرع قدراً كبيراً من المشاعر العدائية على جبهة واسعة وعميقة وشديدة الأهمية، مما سيؤثر عليها بشكل متزايد في المستقبل.

R.4

1948/05/29
711. 90 F/5-2948 (1)

نسخة من برقية سرية للغاية رقم ٣٢٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير

المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن المفوضية توافق على ما جاء في برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١٤٧ المؤرخة في ٢٧ مايو (المرسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية بالرقم ١١٤ والمتعلقة بإجراءات إخلاء الرعايا الأمريكيين في حال قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية)، ويفترض أن وزارة الخارجية الأمريكية ستحصل على الموافقة اللازمة من السلطات البريطانية.

R.12

1948/05/29
890 F. 481/6-2648 (1)

مذكرة رقم ٥٩٣ من المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية السعودية، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة رقم ١٧٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى مذكرة المفوضية رقم ٥٤٥ المؤرخة في ١ مارس (آذار) ١٩٤٨م بشأن فرض سلطات المملكة العربية السعودية في ميناء رأس تنورة رسوم رسو على ناقلات النفط التابعة للبحرية الأمريكية. ويورد تشايلدز تعليقات إضافية بهدف إيضاح طلب المفوضية إعفاء تلك السفن من الرسوم المذكورة، فهو يبين أن الحكومة السعودية تعفي السفن الحربية الأمريكية من تلك الرسوم، وأن ناقلات النفط تعتبر جزءاً من البحرية الأمريكية مثلها مثل البوارج الحربية. ويدعو تشايلدز إلى إعادة النظر في الموضوع في ضوء ما أورده من توضيح.

R.11

1948/05/29
890 F. 74/5-2948 (2)

رسالة سرية رقم ١٥٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها نسخة من مذكرة سرية من جون إنجرسول John J. Ingersoll إلى تشايلدز، مؤرخة في ٢٥ مايو ومسودة البرقية رقم ٩٠ الموجهة من تشايلدز إلى السفارة الأمريكية في لندن، والمؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن إلى المفوضية في جدة رقم ٦٢ المؤرخة في ٧ مايو وإلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٩٠ المؤرخة في ٢٦ مايو حول مرافق الاتصالات في الظهران، ويقول إنه قد تم تبادل مراسلات عديدة بين المفوضية والقنصلية الأمريكية في الظهران والسفارة الأمريكية في لندن ووزارة الخارجية الأمريكية بخصوص إنشاء محطة تجارية

للاتصالات في الظهران. ويبين تشايلدز أن فكرة إنشاء هذه المحطة تعود إلى زيارة جوردون Gordon وجرين Green ونولند Knowland ويونج Young أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الظهران في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧م، الذين اعتقدوا خطأ أن الوسيلة الوحيدة للاتصال بين الظهران والعالم الخارجي كانت من خلال الدائرة الهاتفية اللاسلكية التابعة لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أو عن طريق إرسال الرسائل بالقوارب إلى محطة شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Cable and Wireless في البحرين. ويذكر تشايلدز أن ذلك الانطباع كان خاطئاً، إذ توجد محطة سعودية للبريد والبرق في الظهران يمكن من خلالها إرسال برقيات إلى جميع أنحاء العالم.

ويورد تشايلدز نقطتين للدلالة على أن فكرة إنشاء محطة كبيرة للاتصالات في الظهران ليست صائبة ولا عملية. وأول هاتين النقطتين هو أن شركة ماكي للبرق والاتصالات اللاسلكية Mackay Radio and Telegraph Co. كانت تنوي في الأصل بناء محطة كبيرة في الظهران أو الدمام لكن الحكومة السعودية أصرت على نقل موقع المحطة إلى جدة، ولا يتوقع أن تقبل تلك الحكومة بنقل المحطة الرئيسية من جدة إلى الدمام، كما أن حجم الاتصالات لا يبرر وجود محطتين تجاريتين كبيرتين في المملكة. والنقطة الثانية هي أن إنشاء محطات محلية سيجعل شبكة الاتصالات تغطي جميع أنحاء المملكة العربية السعودية عبر محطة ماكي في جدة، وهذا سيكون كافياً تماماً ويلغي الحاجة إلى إقامة جهاز استقبال وإرسال ضخم في الظهران.

ويضيف تشايلدز أن المذكرة المرفقة تبين تفاصيل هذا الموضوع، موضحاً أنها نوقشت مع لونج T. L. Long ممثل شركة ماكي في جدة والمكلف بإنشاء محطة جدة للاتصالات، والذي قام بتقديم عرض من شركته لإنشاء المحطات المحلية، وهو يؤيد تماماً عدم إنشاء محطة كبرى للاتصالات في الظهران. ويقول تشايلدز إن لونج أكد أن شركته لن يكون لديها اهتمام بمثل ذلك المشروع.

R.9

1948/05/29
890 F. 5151/5-2948 (3)

نسخة من رسالة سرية رقم ١٥٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى بعض التطورات المالية في سوق جدة للصرافة الذي لم يشهد تغيرات مهمة في سعر العملات، موضحاً أن بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine أكد قدرته على بيع كميات كبيرة من الجنيهات

الذهب في الأسواق السويسرية، لكن الحكومة السعودية لا تعتمد إلى حد كبير على هذا البنك في الوقت الراهن. ويقول تشايلدز إن البنك يشعر أن بإمكانه تصريف ٣٠ ألف جنيه ذهب أسبوعياً دون التأثير على السوق، كما يمكن تصريف المزيد بسعر أقل قليلاً. ويذكر تشايلدز أن آخر عمليات بيع في سويسرا كانت بسعر يزيد ٩٠ سنتاً على السعر في هونج كونج.

وينقل تشايلد عن كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع البنك في جدة أنه يستطيع أن يضمن لحكومة المملكة العربية السعودية سعراً ثابتاً لجنيهاتها مقداره ١٢,٥ - ١٢,٧٥ دولار حسب الكمية المراد بيعها شهرياً. ويقول تشايلدز إن الحكومة السعودية لا ترى أن هذا السعر هو أعلى سعر في سوق جدة لأن جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society صرفت الجنيهات بأسعار تتراوح بين ١٣-١٣,٥ دولار. ويعلق تشايلدز أن من المحتمل أن جمعية التجارة الهولندية تحاول من خلال هذه الأسعار استعادة مركزها كالبنك الرئيسي الذي تتعامل الحكومة السعودية معه.

ويورد تشايلدز أن محمد سرور الصبان المدير المالي في وزارة المالية السعودية يقدر كمية الذهب المصدر من جدة بأنها بلغت نصف مليون دولار، ويفترض أن معظمها بيع إلى القاهرة، ويصاحب تلك المبيعات تهريب الجنيهات المصرية إلى جدة، مما جعل عبدالرزاق باشا وزير الأوقاف المصري يزور جدة لتقديم احتجاج بلاده على ذلك. ويضيف تشايلدز في هذا الصدد أن الصبان صرح أنه سيتم وضع حد لهذه الأعمال من خلال الحد من رخص التصدير الممنوحة للقطاع الخاص. ويذكر تشايلدز التقلبات التي شهدها سعر صرف الجنيه المصري والذي عانى من بعض الضعف نتيجة بيع ٧٠ ألف جنيه جاءت بها طائرة تابعة للخطوط الجوية العربية السعودية في ١٢ مايو، وبيع ٤٠ ألف منها إلى شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly,Hankey & Co. مقابل جنيهات إسترلينية.

ويقول تشايلدز إن مصادر شركة جيلاتلي وهانكي في القاهرة أرجعت الهبوط المفاجئ في قيمة الجنيه المصري في القاهرة إلى إقبال اليهود الشديد على شراء الذهب في مصر، الأمر الذي أدى إلى عمليات تهريب العملة المصرية إلى جدة ومن ثم تحويلها مرة أخرى إلى حسابات خارجية في مصر. ويضيف تشايلدز أن جان لوران Jean Laurent المدير العام لبنك الهند الصينية يحاول نقل الحسابات الخارجية بالجنيه المصري من مصر إلى فرنسا، وهي عملية يتوقع أن تؤدي إلى أرباح كبيرة. ويذكر تشايلدز أن إمكانيات الربح التي يمكن للمصارف مثل بنك الهند الصينية تحقيقها في جدة ممتازة، ويقول إن أرباح البنك بلغت

١٥٠ جنيهاً ذهباً يومياً في بداية شهر مايو، وإن تطور فرع البنك هذا يمكن أن يضع جدة على الساحة المالية العالمية.

R.6

1948/05/29
890 G. 7962/7-1348 (2)

نسخة من تقرير سري رقم ٢٧٠ من بول تايلر Paul G. Taylor مفتش شركات الطيران في مكتب إدارة الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى المدير المساعد لشؤون الأمن والسلامة، مؤرخ في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمن طي مذكرة تغطية سرية رقم ٦٠٢ من المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تايلر أن فيكرز J. B. Vickers وهيو هيرندن Hugh Herndon وبروس Bruce وبينيت Bennet من شركة تي دبليو إيه TWA قد توجهوا إلى البصرة والظهران بغرض تفحص المشكلات المتعلقة بالاتصالات. وفيما يتعلق بالظهران يشير التقرير إلى وصول شكاوى إلى إدارة الطيران المدني بالقاهرة عن طريق شركة تي دبليو إيه من إدارة الطيران المدني في الهند بشأن قلة تعاون محطة الاتصالات العسكرية في الظهران. ويضيف تايلر أنه نظراً لغياب آرنولد Captain Arnold ضابط الاتصالات في مطار الظهران فإن إدارة الطيران لم تتمكن من التحقيق بالأمر، لكن شركة تي دبليو إيه وعدت بإرسال أحد المختصين إلى الظهران لتعريف موظفي الاتصالات بإجراءات الاتصالات المتبعة في الخطوط الجوية، كما وعد راي Colonel Ray أن يناقش المسألة مع آرنولد عند عودته.

LM.190-9

1948/05/31
890 F. 248/8-1348 (11)

تقرير سري عن بعثة التدريب الأمريكية في مطار الظهران من هاري سنايدر Harry Snyder قائد برنامج التدريب إلى قسم التدريب في هيئة النقل الجوي العسكري الأمريكية في واشنطن، مؤرخ في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومضمن طي مذكرة سرية من باجستاد Lt. Col. C. W. Bagstad من قسم العمليات في مقر قيادة القوات الجوية الأمريكية إلى ريتشارد سانجر .Richard H Sanger المسؤول عن مكتب المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٨م، ومضمن طي التقرير جدول تدريبات البعثة خلال الفترة من ١٥ أغسطس ١٩٤٨م حتى ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

يبدأ التقرير بالحديث عن هيئة المدربين وتشكيلتها الأصلية والعدد الفعلي الموجود على رأس العمل، ويذكر أن جميع أعضائها

مؤهلون للعمل المناط بهم باستثناء أمار /T Sgt. C. A. Ammar الذي لا يوجد لديه شعور كاف بالمسؤولية وليست لديه المؤهلات لتدريب الطلاب الأجانب، وهبارد T/Sgt. C. L. Hubbard الذي تنقصه المؤهلات والخبرة اللازمة للعمل كمدرب.

ويذكر التقرير التغييرات المطلوبة في هيئة التدريب، فيقول إن هناك حاجة إلى كبير للمدربين في مجال المنشآت الجوية على أن يكون برتبة مقدم Lt. Colonel، وأن يكون شخصا له المؤهلات والخبرة نفسها مثل تشارلز سوندرز Charles Saunders. وكذلك هناك حاجة إلى فني إمدادات حسب قول التقرير، ولا تزال الحاجة ماسة إلى الأشخاص المذكورين في التقرير الدوري عن البعثة التدريبية المؤرخ في ١ مايو ١٩٤٨م، ويدرج التقرير هؤلاء الأشخاص، كما يطلب التقرير تبديل أمار وهبارد المذكورين أعلاه.

وينتقل التقرير إلى الطلبة، فيبين أن العدد المسموح له بالتدريب هو ٥٠ طالبا بينما الموجود فعلا هو ٣٥، وأن أربعة طلاب انضموا إلى المجموعة منذ التقرير السابق.

ويتحدث التقرير عن حالة الإمدادات، فيذكر أن البعثة لم تقدم أية طلبات هامة خلال الشهر، كما أنها لم تستلم أيا من المعدات التي طلبتها من عدد من الهيئات العسكرية، وأن مجمل ما استلمته من الإمدادات يعادل تقريبا ٥ بالمائة مما طلبته من مصادر إمدادات القوات الجوية. كما أن بعثة التدريب لم تتسلم نسخا من الكثير من الطلبات التي قُدمت باسمها حين كان مقر قيادة البعثة في واشنطن، ويطلب التقرير تزويد البعثة بتلك النسخ. ويذكر التقرير أنه لا توجد مرافق لتخزين الإمدادات وتوزيعها.

وحول الوضع بالنسبة للتدريب يذكر التقرير أن الطلاب حققوا تقدما جيدا وأن من المقرر تخريج سبعة طلاب في ١ يوليو (تموز)، ومن المؤمل أن يؤهل بعضهم للتدرب على الطيران أو للتدرب الأرضي، وذلك وفقا للعرض الذي قدمه روبرت هاربر General Robert Harper آمر قيادة النقل الجوي الأمريكية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م. ويذكر أن البعثة طلبت رأي الحكومة السعودية في موضوع تعيين المتخرجين، مشيرا في هذا الصدد إلى مرفق التقرير المؤرخ في ١ مايو.

ويذكر التقرير أن تعديلا قد أدخل في المنهج الدراسي وسيطبق في الدورة القادمة التي ستستمر ١٠ أشهر بدءا من ١٥ أغسطس، ويشمل المنهج الجديد مقررات عامة في جميع جوانب تشغيل المطار وصيانته، وتشمل صيانة الطائرات والمركبات وتشغيل الطائرات والإدارة والطقس والاتصالات والإمدادات والتكييف والتبريد ومنشآت الطيران، كما يشمل مقررات في اللغة الإنجليزية والرياضيات والجغرافيا. وسيرشح

الطلاب البارزين لتدريب أكثر تخصصا. ويبين التقرير أنه تم الترتيب مع الجامعة الأمريكية في بيروت لعقد دورة خاصة مكثفة لهيئة البعثة التدريبية تركز على منطقة الشرق الأوسط من حيث التاريخ والاقتصاد والسياسة والجغرافيا والأدب، وتتضمن ندوات لمساعدة المدربين في البعثة على إعداد المقررات الدراسية.

ويورد التقرير تفاصيل عن المقررات التي يجري تدريسها وهي صيانة الطائرات، وصيانة المركبات، والتكييف والتبريد، ومنشآت الطيران، والإدارة، والإمدادات، والعمليات، والاتصالات، والطقس، والخدمات الخاصة، والسلامة، فيبين عدد المدرسين والطلاب المشتركين في كل منها ووصفا لمفردات المنهاج وعدد ساعات المقرر. وفي سياق ذلك يذكر أنه في مقرر الإمدادات اشترك الطالب أحمد عبد المجيد في مشروع تولى بموجبه إجراءات استلام إمدادات واردة بلغ مقدارها ١٦ طناً.

ويتحدث التقرير عن المشكلات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها البعثة، فيذكر أولا موضوع السكن، مبينا أن أعضاء البعثة أعطوا الانطباع أن السكن سيوفر لهم ولعائلاتهم بدءا من ٣٠ أبريل، لكن شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. توقفت عن إتمام البناء في شهر يناير (كانون الثاني) لعدم توفر المواد اللازمة. ويقول التقرير إن المباني التي خططت بكتل لبنائها صغيرة، مما جعل أعضاء البعثة يشتكون للحكومة السعودية وللشركة. وأسفرت الشكاوى عن اجتماع ضم عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، وتوم بورمان Tom L. Borman المدير الميداني لشركة بكتل، والرائد سالم نقشبندي ضابط الاتصال مع الحكومة السعودية، وسنايدر.

ويبين التقرير أنه تم الاتفاق على أن تقوم بكتل بالتعديلات المطلوبة دون أن تتحمل الحكومة السعودية أية نفقات إضافية، وأن تتابع الشركة البناء بأقصى سرعة ممكنة. وأقر عبدالله السليمان الحمدان أن الحكومة السعودية تعهدت بتأثيث منازل المدربين، كما وافق هو وبورمان على تأمين سكن لعائلات بعض المدربين في منطقة الفندق في المطار. وتقرر أن يتباحث وزير المالية مع سنايدر على أجرة بيوت المدربين. ومن جهة أخرى وعد سنايدر المدربين بقبول طلباتهم للانتقال من الظهران إذا لم تجهز مساكنهم بحلول يوم ١ سبتمبر (أيلول).

ومن الصعوبات التي يذكرها التقرير عدم توفر مبان مدرسية، مما يجعل الدروس تعطى في أماكن مختلفة غير مخصصة لهذا الغرض، وعدم توفر معدات التدريس والوسائل المساعدة. كما يذكر التقرير هبوط المعنويات بين الطلاب وانتشار المشاعر المعادية للأمريكيين بينهم بسبب عدم كفاية معدات التدريب. ويبين التقرير أن بعض الطلاب أجبروا على

التدريب ضد إرادتهم، كما أن البداية لم تكن مشجعة، بسبب عدم البدء بالتدريب الفعلي على الفور. أما عن مشاعر المتدربين، فيقول التقرير إنهم يبدون إخلاصا شديدا وحرصا على تحقيق أهداف التدريب.

ويتناول التقرير موقف الحكومة السعودية، فيذكر أن أحد المسؤولين فيها أكد لسنايدر أنها تعتبر برنامج التدريب مستقلا عن أية اعتبارات سياسية وعن موضوع تمديد التسهيلات الممنوحة في مطار الظهران. لكن سنايدر أوضح عدم إمكان فصل برنامج التدريب عن مسألة وضع المطار. وبين التقرير أن المسؤول السعودي أسر إلى سنايدر أن الحكومة السعودية تشعر بضرورة القيام برد فعل على تصرف الحكومة الأمريكية المتعلق بقضية فلسطين، كما أن الجامعة العربية والقادة العرب يحثون المملكة على دعم جهود الجامعة. وذكر المسؤول أن الحكومة السعودية ستطبق بعض العقوبات على الولايات المتحدة استجابة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع لمجلس الجامعة عقد مؤخرا في عمَّان، وأن هذه العقوبات ستشمل جميع النشاطات الأمريكية، ومن المحتمل إلغاء امتياز شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company (Aramco)، لكن الترتيبات النهائية لم تتضح بعد.

ويقول التقرير إن سنايدر أوضح أن جورج تريال Major George T. Trial مدير التدريب يقوم بمراجعة المنهج الدراسي، وهو بحاجة قبل إعطائه الصيغة النهائية لمعرفة مستقبل البرنامج كي يتمكن من أن يرسل طلبات إلى واشنطن لتزويده بالمدرسين والمواد اللازمة. وسأل سنايدر عما إذا كان يجدر بتريال أن يخطط على أساس أن ينتهي عمل البرنامج في ١٥ مارس (آذار) موعد انتهاء التسهيلات الممنوحة في المطار.

ويقول التقرير إن المسؤول السعودي أكد أن الحكومة السعودية ستطلب أن يرسم تريال خططه على أساس تحقيق التدريب السليم ودون النظر إلى أية اعتبارات أخرى. ويذكر التقرير أن سنايدر أعرب عن شعوره أنه يجب حسم هذه المسألة فورا، وحين سُئل عما إذا كان الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي يستطيع الإجابة عن هذا السؤال رد المسؤول السعودي بالإيجاب، مما دفع سنايدر لأن يطلب من الرائد نقشبندي ترتيب لقاء له مع الأمير منصور.

ويدرج التقرير قائمة بالأشياء المطلوب من القيادة العامة القيام بها، فيورد أمورا سبق ذكرها في التقرير، ويطلب التحقق من شحن المواد الخاصة بالأبنية، والاتصال هاتفيا مع هاول D. E. Howell من مكتب شركة بكتل في واشنطن. ويوصي بمضاعفة الجهود لإكمال المباني وتأمين معدات التدريب قبل ١٥ أغسطس، أو تأجيل الدورة الدراسية إذا لم يتم ذلك.

وتحت عنوان «متـفرقات» يذكر التقرير أن من المتوقع أن يكمل بول دَن T/Sgt. Paul P. Dunn تقريره عن عمل المركبات في ظل الظروف الصحراويـة مع نهاية شهر يونيو، وأن تريال يقوم بإعداد دراسة عن التعليم في المملكـة العربية السعوديـة. ويذكر أيضا أن الطقـس حار، إذ تبلـغ درجة الحرارة ١١٨ْ فهرنهايت لكن توفير تكييف الهواء سيساعد على تحمل الحرارة. ومرفـق بالتقرير جدول الدراسة الأسبوعي المزمـع تطبيقه في الفترة بين ١٥ أغسطس ١٩٤٨ و١٤ يونيو ١٩٤٩م.

R. 4

1948/05/31
890 F. 5151/6-548 (43)

تقرير بعنوان «تعليقات حول الوضع المالي في المملكة العربية السعودية» أعده جَد بولك Judd Polk ممثل وزارة المـالية الأمريكيـة في الشرق الأوسط الملحق بالسفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخ في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٨م، ومضمن طي رسالة سرية رقم ١٦٠ من ريفز تشـايلدز J. Rives Childs الـوزير المـفوض الأمريـكي فـي جدة إلـى وزير الخـارجيـة الأمريكي، مـؤرخة في ٥ يونيو (حـزيران) ١٩٤٨م.

يقول بولك إن تقريره هـذا الذي ينسخ مذكرته المؤرخة في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٤٨م حول الموضوع نفسه مرتبط بعدد من التقارير وهي (١) رسالة رقم ٢٨ بعنوان «ملاحظات حول النقد في المملكة العربية السعودية» من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ يوليـو (تموز) ١٩٤٦م؛ (٢) رسالة رقم ١٦٦ حول الخـلاف بين شركة الـزيت العربـية الأمريكـية (أرامكو) The Arabian American Oil Company (Aramco) والحكومة السعودية حول تفسير البند الخاص بالذهب في اتفاقية امتياز الشركة من هارلن كلارك Harlan B. Clark نيابـة عن تشايلدز إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٧م؛ (٣) برقية رقم ٦٤ حول محادثات مع ولـيم بالمر William Palmer من أرامكو من المفوضـية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٠ مارس ١٩٤٧م؛ (٤) برقية رقم ٦٦ حول محادثات مع فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger مـن أرامكو من المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢١ مارس ١٩٤٧م؛ (٥) رسالة رقـم ٩٢ حول محادثـات مع وزارة المالية الـسعودية بشـأن التعاون المالي بين الحكومة الأمريكية والمملكة من تشايلدز إلى وزير الخـارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م؛ (٦) رسالة رقم ٩٣ حول الإصلاحات المالية في المملـكة من تـشايلـدز إلى وزير الخـارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٣ أبريـل ١٩٤٨م؛ (٧) رسالة رقم ٩٢ حول محادثات مع وزارة المالية السعودية بشأن التعاون المالي بين الحكومة الأمريكيـة والمملكة من تـشايلدز إلى وزير

الخارجيـة الأمريكي، مـؤرخة في ٢ أبريل ١٩٤٨م؛ (٨) ورسالة (أو بـرقية) رقم ٢٦ حول وضع امتيـاز شركة النفط الإنجليزيـة-الإيرانيـة Anglo-Iranian Oil Company من السفارة الأمريكية في طهران، مؤرخة في ٥ أبريل ١٩٤٨م؛ (٩) رسـالة رقم ٩٨ حول تسويـة الخلاف على الـذهب بين الحكـومة السعـودية وأرامكو مـن تشايلدز إلـى وزير الخارجيـة الأمريكي، مـؤرخة في ٦ أبريل ١٩٤٨م؛ (١٠) برقية رقـم ٦٢ حول عودة ممثـلي بـنك الـهنـد الصـينيـة Banque de l'Indochine إلى جدة، مؤرخة في ٧ أبريل ١٩٤٨م؛ (١١) تقرير رقم ٨ حول المـيزانية السعودية للعام الهجري ١٣٦٧هـ من المفوضية الأمريكـية في جدة، مؤرخ فـي ١٠ أبريل ١٩٤٨م؛ (١٢) رسالة رقم ١٠٨ حول بيع الحكومة السعودية للجنيهات الذهب بالدولار وتأثيـر تدفق الجنيهـات الذهب على سـوق العملات في المملكة مـن تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريـكي، مؤرخة في ١٧ أبريل ١٩٤٨م؛ (١٣) رسالة رقم ١٢٩ حول زيارة بولك للممـلكة لدراسة الأوضاع المالية من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ مايو ١٩٤٨م؛ (١٤) رسالة رقم ١٤٢ حول عدة موضوعات مالية من تشايلدز إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ١٧ مايو ١٩٤٨م. وبالإضافة إلى ذلك يشير بولك إلى تقريرين ممـتازين أعدهما ملحقا شؤون النفط والعمل في السفارة الأمريكية في القاهرة أولهما رقمه ٧٢ مؤرخ في ٥ أبريل ١٩٤٨ بعنوان «التطورات النفطية الأخيرة في المملكة العربية السعودية» (الجزء الثاني)؛ والثاني رقمه ٦٤، مؤرخ في ١٤ مارس ١٩٤٨م بـعنوان «أحوال الـعمال في شـركة الزيت الـعربية الأمريكية.»

ويقول بولك إن مـشكلة المملكة الماليـة هي في كيفية تحويل عائداتها من النفط إلى مكاسب إنتاجية دائمة. ويـصف بولك هذه المشكلة بـأنها مثيرة وملحـة وتستدعي الجد والرصانة بسـبب ضخامة العائدات المتوقـعة وصعوبة إيجاد مجالات للتطوير الاقتصادي وبسبب أن النفط مورد غير دائم.

ومما يفاقـم المشكلة حسـب قول بولك غياب التقالـيد والأساليب الخاصة بالتعامـل مع الشؤون الاقتصادية الوطنية، والشك الذي تنظر به المملكة للمادية الغربية التي تربط التقدم الاقتصادي بها، مبيناً أن هذا الموقف قد يؤدي عملياً إلى عكس المراد منه تماماً. ويذكر التقرير أن هناك جهوداً لتحقيق التطور الاقتصادي، لكن الطريقة المتبعة حتى تاريخه في المسائل المالية والنقدية وفي صـرف العملات تشكل عقـبة كـبيرة، كـما أن غـياب الـسجلات وإجراءات المحاسبة المنظمة والإحصائية تجعل من الصعب اكـتشاف الخسائر التي تتعـرض الحكومة السعودية لها. ويقول التقرير إن جهود الحكومة السعودية تستحق المديح، لكن لابد

من اعتبار ما تم حتى تاريخه مجرد خطوة غير ثابتة في الطريق إلى حل المشكلة المالية الأساسية.

ويشير بولك إلى مقالة بعنوان «وضعنا الاقتصادي الراهن» كتبها مؤخراً محمد سرور الصبان المستشار الأول في وزارة المالية السعودية دعا فيها إلى أخذ زمام المبادرة لتلبية حاجة البلاد إلى المزيد من الإنتاج والصناعة.

ويقول بولك إن تقريره هذا هو محاولة لعرض المشكلة وبعض احتمالات حلها، وسيتضمن محاولة لتحديد الخطى التي ستقلل من تسرب عائدات النفط على شكل نفقات استهلاكية، مبيناً أنه لا يقصد أية مقارنة مسيئة بين الحكومة السعودية وغيرها كما لا يقصد الإيحاء بأن التطور الاقتصادي يجب أن يأتي قبل العقيدة الدينية. كما يبين أن المعلومات التي يستند التقرير إليها مستقاة من أجوبة وزارة المالية عن أسئلة محددة، ومن سجلات المفوضية الأمريكية في جدة ومحادثات مع المسؤولين فيها، ومحادثات مع مؤسسات حكومية ومصرفية وتجارية في جدة.

ويحدد بولك حجم المشكلة، فيتحدث عن مساحة المملكة وعدد سكانها الذي يقول إنه يقدر بخمسة ملايين نسمة، ومنتجاتها، وتركيبة السكان، وطبيعة الغذاء الذي يتناولونه، وإمكانيات صيد السمك والعوائق التي تمنع تطويره كمورد غذائي، وتأثير النقص في وسائل النقل والتبريد على تسويق المنتجات الغذائية وأسعارها، وانعدام الصناعات الرئيسية، وأعمال البناء والجهات التي تتولاها، واقتصار نشاطات استخراج المعادن الأخرى غير النفط على نشاط شركة التعدين العربية السعودية The Saudi Arabian Mining Syndicate، والنشاطات التجارية.

ويبين التقرير أنه توجد ثلاثة «مصارف» في المملكة وهي شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey, and Co.، وجمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Company، وبنك الهند الصينية Banque de l'Indochine، وهي تعمل على أساس تقاضي العمولة على خدماتها، ويوضح أن الحكومة لا تشرف على عمليات تجار العملة، كما لا يوجد تحكم بكمية النقود المتداولة.

ويقول بولك إن تحديد الاستخدام المناسب لعائدات النفط هو مشكلة في غاية الصعوبة، وتزيد ظروف المملكة من صعوبتها. فمن الناحية النظرية يجب استخدام عائدات النفط لتطوير موارد أخرى للبلاد، ولا ينبغي صرف أي جزء منها على الأشياء الاستهلاكية. لكن من الناحية العملية فإن فقر البلاد يجعل بعض الإنفاق الاستهلاكي ضرورة اقتصادية. لكن بولك يلاحظ وجود مغالاة في مثل هذا النوع من الإنفاق، ويشدد على أن الإخفاق في استخدام العائدات النفطية لزيادة قدرة البلاد الإنتاجية واقتصار استخدامها

على الاستهلاك سيعني أن نفاد النفط سيعيد البلاد إلى ما كانت عليه قبل اكتشافه. وبالتالي فإن عدم استخدام العائدات استخداماً صحيحاً يعني إضاعة المملكة للفرصة الوحيدة التي ستتاح لها لتطوير اقتصادها تطويراً رئيسياً.

ويتناول بولك استخدام الحكومة السعودية لدخلها من القطع الأجنبي حتى تاريخه، فيورد قائمة بالعملات الأجنبية التي وردت للدولة في الفترة بين ١٩٣٨-١٩٤٧م مع ما يقدر أن يردها من هذه العملات في عام ١٩٤٨م، وذلك من مصادر مختلفة مثل العائدات المدفوعة من شركة أرامكو، وعائدات الحج، والصادرات، وغيرها، ويبلغ مجموع الواردات في السنوات العشر السابقة ٣٥٥ مليون دولار وتقدر الواردات في عام ١٩٤٨م بمبلغ ١٠١ مليون دولار. كما يورد التقرير قائمة بأوجه إنفاق هذه الواردات، وهذه الأوجه هي الواردات، وشراء الفضة والجنيهات الذهب، والإنفاق على مشروعات شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. والمشروعات الزراعية والسكة الحديدية، ونفقات خفية. ويبلغ مجوع هذه النفقات في فترة السنوات العشر ٢٢٦ مليون دولار، ويقدر أن يصل في ١٩٤٨م إلى ١٠١ مليون. وتبين هوامش التقرير أن الأرقام الورادة فيه مستقاة من سجلات المفوضية الأمريكية في جدة ومن وزارة المالية السعودية وشركتي أرامكو وبكتل، بالإضافة إلى بعض التخمينات.

ويتحدث بولك عن استيراد الفضة والذهب لتلبية احتياجات شركة أرامكو المتزايدة، فيوضح أن هذا الاستيراد يسبب تسرباً خارجياً وداخلياً للعملة ولا يلبي حاجة البلاد لعملة متداولة، وأن الحكومة السعودية تقوم في الواقع بتمويل أرباح يجنيها الأجانب من عمليات تصدير الذهب والفضة إلى خارج المملكة. كما يبين بولك أن استخدام المعادن الثمينة كعملة هو استخدام شكل من العملة باهظ التكلفة ويشكل استنفاداً أكبر لعائدات البلاد النفطية، وأن وجود سوق حرة للذهب والفضة في المملكة يمنع استقرار سعر الريال، وأن الاعتماد على الذهب والفضة في تلبية الاحتياجات النقدية الداخلية يعني أن ما يحدد كمية النقد في المملكة هو ليس احتياجاتها بل هو عامل لا علاقة له بالأمر وهو حجم عائدات النفط والواردات الأخرى من العملات الأجنبية. ويذكر بولك أيضاً أن استخدام الدولارات التي تدفعها أرامكو للحكومة في شراء الفضة من الولايات المتحدة يحرم المملكة من استخدامها لأغراض أخرى، وقد يكون من الأفضل دفع قيمة هذه الفضة بالجنيه الاسترليني.

وينتقل بولك إلى الحديث عن الواردات فيذكر أنه على الرغم من أن صرف العملات حر في المملكة إلا أن الاستيراد يتم عملياً

بإذن من الحكومة السعودية وذلك لما تمنحه الحكومة للتجار من مزايا وتسهيلات، ويقول إن تقرير المفوضية الأمريكية في جدة عن ممارسات الاستيراد في المملكة رقم ٤٨ المؤرخ في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧م يصف هذه الممارسات بصورة ممتازة. ويورد بولك عدة مثالب لهذه الطريقة في الاستيراد، فيذكر أنها تمنع تنظيم الاستيراد، وتساهم في عدم استقرار الريال، وتسمح بارتفاع مبالغ فيه لأسعار البضائع المستوردة وهبوط نوعيتها، وتثير سخط التجار الذين لا يستمتعون بالمزايا التي تمنحها الحكومة.

ويذكر التقرير أن وزارة المالية السعودية تنوي أن تستورد من الولايات المتحدة مواد غذائية بقيمة ٢٠ مليون دولار، وأقمشة بـ ١٠ ملايين، ومنتجات ميكانيكية بـ ٧ ملايين، وسيارات بـ ٥ ملايين، وبضائع متفرقة بـ ٨ ملايين دولار. ويرى بولك أن على الحكومة السعودية تبني نظام يتيح المنافسة بين المستوردين ويوفر لهم القطع الأجنبي.

وبالنسبة إلى سوق الصرافة فيشير بولك إلى أهمية الجنيه الذهب، ويذكر الاتفاق الذي تم مؤخراً بين الحكومة السعودية وأرامكو حول دفع العائدات النفطية وهو ترتيب يقول إنه يعود بالربح على الطرفين، فالشركة تشتري الجنيه الذهب بسعر ٨,٢٧ دولار بينما تبيعه الحكومة السعودية بحوالي ١٣ دولاراً. ويطرح بولك مسألة تأثير عمليات تسويق الجنيهات الذهب التي تتسلمها الحكومة على سعرها، ويبين بولك في هذا الصدد ما يتوقع أن تتسلمه الحكومة من الذهب خلال أربع سنوات على أساس أن مجموع انتاج النفط فيها يقدر بـ ١٧,٢ مليون طن في عام ١٩٤٨م، و٢١,٥؛ ٣١,١؛ ٣٨,٣ في الأعوام ١٩٤٩-١٩٥١ على التوالي، فيقول إن من المقدر أن تبلغ في هذه الأعوام ٣,٥ و٤,٣ و٦,٢ و٧,٧ مليون جنيه ذهب على التوالي، ويقول إن ملحق شؤون النفط في السفارة الأمريكية في القاهرة هو الذي حسب أرقام الإنتاج، مفترضاً بالنسبة لعامي ١٩٥٠ و١٩٥١ أن خط الأنابيب عبر البلاد العربية سيكون قد بدأ عمله، وأن هذه الأرقام تتضمن الأجرة التي تتلقاها الحكومة السعودية للمناطق التي يجري فيها التنقيب وهي المنطقة المحايدة مع الكويت، والمنطقة المحايدة مع العراق، ومنطقتين أخريين على الحدود مع الأردن ومع اليمن.

ويذكر التقرير كميات الجنيهات الذهب التي من المتوقع أن تحصل أرامكو عليها لسد التزاماتها في السنوات الأربع، وهي كميات ستشتريها من كندا والأرجنتين ومن الخزانة الأمريكية، ويقول إن وضع الشركة في السنوات الأربع القادمة مرض، وبعد ذلك فلها الخيار إذا لم تتوفر لها الجنيهات بالسعر الرسمي بين شرائها بالأسعار المرتفعة أو الدفع بالدولار. ويذكر التقرير أيضاً أن الكمية التي

تسلمتها الحكومة السعودية والبالغة حوالي نصف مليون جنيه ذهب أنفقت داخل المملكة، وجرى تصدير جزء كبير منها. ويضيف أن انخفاض سعر الجنيه الذهب في جدة الذي تلا صرف تلك الكمية أدى إلى شعور الحكومة السعودية بالقلق وإلى محاولة تعديل الاتفاق مع أرامكو بحيث تُدفع نصف العائدات بالدولار، ويشير التقرير هنا إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٠٦ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٨م.

ويبين بولك المشكلات التي تواجهها الحكومة السعودية بعد استئناف دفع عائدات النفط بالذهب، وهي تأثير ذلك على سعر الذهب، وإمكانية تحويل الجنيهات الذهب إلى دولارات بسعر ثابت، وكيفية توفير الدولارات للتجار. ويذكر بولك أن تردد الحكومة في بيع الجنيهات الذهب بعد انخفاض سعرها أدى إلى ندرة الدولار وتعطيل الأشغال العامة، وأن ارتفاع سعر الدولار يثقل كاهل جميع التجار الذين عليهم تسديد مبالغ بالدولارات، وأن الانخفاض المرافق في سعر الريال أدى إلى زيادة النزعة إلى إخراج رؤوس الأموال إلى الخارج، وأن تأرجح أسعار العملات أدى إلى فوضى في الأسواق.

ويذكر التقرير أن الحكومة السعودية تحتاج إلى التفكير في خطوات فورية مختلفة كيلا تؤدي طريقتها في تسويق الجنيهات الذهب إلى زعزعة الأسواق وعدم استقرار الأسعار. وينقل التقرير عن بنك الهند الصينية أن على الحكومة الاعتماد على البنك كلياً في بيع تلك الجنيهات، فذلك يضمن انتظاماً في تسويقها. ويرى بولك أن وجهة نظر البنك تبدو مقنعة، لكنها تدعو إلى الشك بأن الحافز وراءها هو مصلحة البنك نفسه.

ويورد بولك عدداً من الانطباعات التي كونها من الحديث مع ممثلي البنك المذكور وجمعية التجارة الهولندية وأرامكو والتي تتعلق بتسويق الجنيهات الذهب، وهي أن من النادر أن تباع الجنيهات بالدولار بيعاً مباشراً، وأن معظم الجنيهات الذهب الجديدة التي تدخل المملكة تخرج منها على الفور تقريباً، وأن من الممكن بيع الجنيهات بالدولار في بيروت والجزائر وأن بيعها مؤخراً في سويسرا لم يعن شحنها فعلاً إلى هناك، كما أن من الممكن دخولها إلى مصر بصورة شرعية وبلا قيود، ورغم أن الحكومة المصرية لا تنظر بعين الرضا إلى عملية تبديل الجنيهات الذهب بالجنيهات المصرية، لكنها لا تعتبر هذه المسألة مشكلة كبيرة.

أما الانطباع الأخير الذي يورده بولك فهو أن بريطانيا معنية بهذا الموضوع بشكل غير مباشر على الأقل رغم أن ليونارد ويت Leonard Waight ممثل الخزانة البريطانية في القاهرة لم يبد قلقاً كبيراً حوله. ويدرج بولك الأضرار التي تتعرض لها بريطانيا في رأيه،

وهي خسارة للدولارات مباشرة أو غير مباشرة، وخسارة على شكل صادرات بلا مقابل ناجمة عن استطاعة المصريين الذين يملكون جنيهات استرلينية استخدامها في جدة، ويشير بولك في هذا الصدد إلى إعلان بنك الهند الصينية عن رغبته في عدم إضعاف الجنيه الاسترليني أو التعرض لسياسات وزارة المالية الأمريكية، كما جاء في برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢١٢ المؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٨م.

ويقول بولك إن خروج الجنيهات الذهب من المملكة له نتائج فورية ذات أهمية بالنسبة للحكومة السعودية وحكومات أخرى، وهي أن الحكومة السعودية تفقد السيطرة على جزء كبير من جنيهاتها الذهبية، كما أن هذه الجنيهات التي تشكل عملة صعبة تتحول إلى عملة ضعيفة مثل الجنيهات الاسترلينية والمصرية، وتؤدي تقلبات أسعار العملة إلى ندرة الدولارات بين الحين والآخر، بالإضافة إلى نتائج أخرى. والحكومة السعودية تدرك هذه الصعوبات كما يقول بولك، الذي يضيف أن وزارة المالية سألته عدة مرات عن أفضل طريقة لبيع الجنيهات الذهب وعن كيفية التغلب على النقص في الدولار، وأنه أجاب أنه لا يوجد في الواقع نقص في الدولار، وإنما المشكلة هي في إصرار الحكومة السعودية على الحصول على سعر ممتاز لجنيهاتها الذهب، وأن من الأفضل لها أن تستشير أحد البنوك الكفؤة مثل بنك تشيس ناشنال Chase National Bank، وأن على الحكومة أن تفكر في برنامج لاستقرار أسعار العملات.

ويتحدث بولك عن مشاريع الأشغال العامة فيذكر أنه رغم أن الإنفاق في هذا المجال يقترب من هدف تحويل العائدات النفطية إلى مكاسب في رأس المال، إلا أن النزعة العامة حتى الآن تتجه إلى تنفيذ مشاريع لا تزيد من قدرة البلاد الإنتاجية ولها طبيعة الارتجال. ويذكر أن الميزانية السعودية والتقارير الحكومية تبين أن ٤٤ مليون ريال ستنفق على الأشغال العامة في عام ١٩٤٨م، بالإضافة إلى ٦,٢ مليون على البعثات الزراعية و١٣,٦ مليون على مشاريع ذات علاقة مثل ميناء الدمام وخط السكة الحديدية ومصروفات في مجال الاتصالات ومجال الطيران وتطوير مرافق الحج. ويرى بولك أن الإنفاق على المشاريع التي لها طبيعة استهلاكية مثل الصحة والتعليم وغيرها يجب أن يكون من موارد البلاد الأخرى وليس من عائدات النفط، لكن الميزانية الحالية تظهر أن ١٠ بالمائة فقط من تلك العائدات ستنفق لتحقيق مكاسب في مجال الإنتاج بينما سيستخدم ٩٠ بالمائة بطرق لا علاقة لها بزيادة الإنتاج القومي.

ويعلق بولك بشيء من التفصيل على العلاقة بين الحكومة السعودية وشركة بكتل الدولية، التي يذكر أنها شركة بنمية من فروع شركة مويسون-نودسن Morrison-Knudsen

والتي تتولى تنفيذ جميع المشاريع الحكومية تقريباً، مشيراً أولا إلى حجم المشاريع التي نفذت والتي ستنفذ بتمويل من الحكومة السعودية ومن بنك الاستيراد والتصدير Eximbank. ويوضح بولك أن للشركة خمسة أقسام مستقلة إدارية وهي أقسام التابلاين وأرامكو والكويت والبحرين وقسم بكتل-موريسون-سفيردراب Bechtel-Morrison-Sverdrup (وردت Bechtel-Morrison-Sperdurt) الذي يعمل مع الحكومة السعودية فقط، والذي كانت قيمة المشاريع التي ينفذها تسدد من سلف أرامكو بالدولار المدفوعة على حساب عائدات النفط حتى عام ١٩٤٧م. ويذكر التقرير أن مسألة التمويل هي مشكلة قائمة بين الحكومة السعودية وشركة بكتل، فالحكومة لا تريد قروضاً عبر قنوات خاصة في الولايات المتحدة كيلا تتيح لأرامكو سيطرة كبيرة.

ويعدد التقرير المشاريع التي تنوي شركة بكتل تقديمها إلى بنك الاستيراد والتصدير، وهي ميناء جدة ورصيف الميناء، ومطار جدة، وإصلاح الطريق بين مكة وجدة، وتمديد الكهرباء في جدة ومكة والمدينة، وإقامة شبكات هاتفية في جدة ومكة والمدينة والطائف، وبناء سدين قرب الطائف، وإنشاء طريق مكة-الطائف، وبناء فندق في جدة، وتحسين الأنوار في الموانئ، ومطار الرياض، وإقامة مبان إضافية في مطار الظهران. ويورد التقرير معلومات عن كل من هذه المشاريع ويدرج قائمة بتكلفتها التي يبلغ مجموعها ٢٤ مليون دولار، ويذكر أنه بالإضافة إلى ذلك هناك فكرة لإقامة محطة لاسلكي قوتها ٥٠ ألف واط في جدة.

وينقل بولك عن توم بورمان Tom Borman مدير قسم شركة بكتل الذي يتولى تنفيذ المشاريع في المملكة أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي ينتقد سياسة الحكومة الأمريكية المالية بلا تحفظ، لأنها لا تدفع أكثر من ٨,٢٤ دولار للجنيه الذهب ولأنها أكثر كرماً مع الدول الأوروبية مما هي مع المملكة.

وتحت عنوان رصيد المدفوعات والوضع العالمي، يذكر التقرير أن غياب المعلومات الدقيقة يجعل من المستحيل الحديث عن رصيد مدفوعات المملكة، لكنه يورد أرقاماً تخمينية بهدف الإشارة إلى نقاط الضعف المحتملة، مبيناً في هوامش التقرير مفردات هذه الأرقام ومصادرها. ويذكر في هذا الصدد أن مجموع الدخل من الصادرات والحج والنفط وشركة التعدين العربية السعودية والمقيمين الأجانب والاعتمادات والمساعدات بلغ في عام ١٩٤٦م ٣٨,٨ مليون دولار، وفي عام ١٩٤٧م ٦٨,٢ مليون دولار، وسيبلغ في عام ١٩٤٨م ٨٣,١ مليون دولار. ومجموع النفقات على الواردات والسفر خارج البلاد والبعثات وشراء الذهب والجنيهات الذهب والريالات الفضة

والبعثات الأجنبيـة ومشروعات شركة بكتل وأرباح الديون الأجنبية بلغ في عام ١٩٤٦م ٢٦,٦ مـليـون دولار، وفي عـام ١٩٤٧م ٣٧,٦ مليون دولار، وسيبلغ في عام ١٩٤٨م ٧٥,٨ مليون دولار. وبالنسبة لبند البعثات الأجنبية، يذكر أنه مبني على معلومات متفرقة حول رواتـب الموظفين فـي شركة الخطـوط الجوية العربية السعودية وشركة ماكي للبرق والاتصالات اللاسلكية Mackay Radio and Telegraph Co. والصادرات الزراعية وبكتل وغيرها.

ويقول التقرير إنه في مقابل هذا الرصيد الإيجابي فإن الحكومة السعودية كانت تعاني من الديون الداخلية والخارجية وأنها تعتبر نفسها في عجز دائم بالنسبة لـلدولارات، ويعلق أن ما يسـتنتج من الأرقام المذكورة هو أن المشكـلات المالية ليسـت ناتجة عن عجز فـي الدخل وإنما عـن الإخفاق في الاستفادة من الدخل أكبر فائدة. ويذكر أن حوالي ثلث العائدات من القطع الأجـنبي تضيع. ويدلل على ذلك بالنقص في توفر الدولارات رغم أن عائدات النفط وحدها بلغت في عام ١٩٤٧م حوالي ٤٠ مليون دولار.

ويورد التـقرير قائـمة بدخل الحـكومة السعودية السابق والمتوقع من عائدات النفط حتى عام ١٩٥١، يتبين منها أن هذا الدخل بلغ قـبل عام ١٩٣٩م ٣,٦ مليون دولار، وفي الفترة ١٩٣٩-١٩٤٦م ٣٩,٤ مليون، وفي عام ١٩٤٧م ٣٨,٣ مليون، وفـي عام ١٩٤٨ ٥٣ مليون، وفي عام ١٩٤٩م ٥٥,٤ مليون، وفي عام ١٩٥٠م ٧٨ مليون، وفي عام ١٩٥١م ٩٥,٧ مليون. ويقـول التقرير إن خسارة الحكومة قد تزداد في عام ١٩٤٨م بسبب تسلـمها العائدات بالجنيهات الذهـب واستعمال قسم كبير منها للنفقات الداخلية، مما سيقلب ربحها من الدخل مقابل النفقات إلى عجز.

وتحت عنوان هل ينـبغي على الحكومة السعودية تثـبيت السعر يعزو بولك مشـاكل المملـكة المالية إلى خـسائر القطـع الأجنبي الناجمة عن إخفاق الحكومة في تثبيت سعر الريال، ويذكر أن المضاربة بـالقطع الأجنبي والنزعة المستمرة لتفادي التعامل بالريال تمتصان كميات كبيرة من القطع الأجنبي الذي يمكن لولا ذلك استخدامه لأغراض أخرى. ويذكر بولك أن البـنية النقدية فـي المملكة شديـدة التعقيد، فهناك عوامل مختلفة تؤثر على سعر كل من الجنيه الذهب والريال، وهما العملتان المتداولتـان، لكن هذه العوامـل ليست هي نفسها في الحالتين. وبالإضافة إلى ذلك يجري تداول الروبيـة الهندية الورقية والـفضية في المنطقة الـشرقية من المملكـة بسعر متأرجح أيضاً. وإدارة أي «نظام» نقدي من هذا النوع أمر يمكن أن يرهق عبقريـة أكفأ خبراء النقد في العالم.

ويقول بولك إن العلاقات المعقدة بين العملات المتداولة تطرح أسئلة حول كيفية التوصل إلى درجة من الاستقرار في ظل الظروف السائدة. ويبين أن الأهداف المباشرة لتثبيت الأسعار هي تخفيض الاستخدام الداخلي للعملات التي لها قوة شراء خارجية، أي تخفيض هدر القطع الأجنبي، ومحاولة الوصول إلى درجة من التماسك في العلاقة بين أسعار العملات المختلفة، وتقليل حوافز هروب رأس المال وتكديس المال وموازنة سعر العملات، وضمان الحصول على كميات ثابتة من القطع الأجنبي.

ويبين بولك أن هناك طرقاً مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، ويستعرض أولاً خطة اقترحها عبدالله السليمان الحمدان. وتدعو هذه الخطة إلى تثبيت سعر الريال على أساس ٦٥ ريالاً للجنيه الذهب وذلك من خلال إصدار عملة ورقية تكون مغطاة بالذهب تغطية كاملة عن طريق الجنيهات الذهب التي تتسلمها الحكومة السعودية من أرامكو. ويوضح بولك النقاط الإيجابية والسلبية في هذه الخطة، فهي تثبت السعر بين العملتين الرئيسيتين المتداولتين في المملكة، كما أنها تؤمن للحكومة مكاناً ثابتاً لصرف ما تحصل عليه من الجنيهات الذهب، مما يضمن حساباً أكثر فعالية لدخل الحكومة، وتضمن أن الجهود الأولى لوضع العملة الورقية موضع التداول ستكون بتغطية ذهبية كاملة. لكن الخطة من جهة أخرى لا تتضمن تثبيتاً لسعر الريال مقابل الدولار، في حين أن النسبة الكبرى من مصروفات الحكومة السعودية هي في منطقة الدولار. وكذلك فإن تثبيت سعر الريال على النحو المذكور سيؤدي إلى تفاوت كبير في سعره الرسمي بين جدة ونيويورك بسبب تفاوت سعر الجنيه الذهب بينهما، وإذا اتجه سعر الذهب في جدة إلى النزول مقترباً من السعر الرسمي في نيويورك فإن ذلك يعني انخفاضاً تدريجياً في سعر الريال مقابل الدولار وقد يؤدي إلى تضخم في الأسعار، ومن المؤكد أن يؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكلفة التنمية الاقتصادية. ويبين بولك أخيراً أن هذه الخطة لا تتضمن ترتيبات لتبديل الجنيهات الذهب بالدولارات التي تحتاجها الحكومة إلا بشكل سيحدث ضرراً كبيراً بالعملة الورقية الجديدة.

ويستنتج بولك أن الاستقرار الفعال الوحيد هو بتحديد العلاقة بين الريال والدولار، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن جهة أخرى يدعو بولك إلى النظر في مسألة السعر المزدوج للريال، الذي تبيعه الحكومة السعودية لأرامكو بسعر ٣٠ سنتاً أمريكياً، بينما سعره في السوق الحرة هو ٢٠ سنتاً. وفي حال تثبيت سعر الريال بالنسبة للدولار لا يرى بولك مشكلة في عدم تثبيت سعره مقابل الجنيه الذهب، لكنه يدعو إلى

النظر في كمية الفضة التي يحتويها الريال حرصاً على عدم تعاظم النزعة إلى تصديره من البلاد.

وتوصل بولك إلى عدد من النتائج، فيذكر أن الدخل الوارد من النفط ليس كبيراً بالنسبة لما تحتاجه البلاد لعملية التطوير، وأن التطوير يجب أن يتم بسرعة، وأن ما تم حتى تاريخه لزيادة قدرة البلاد الإنتاجية قليل جداً، وأن مسألة التطوير في غاية الصعوبة بسبب قلة موارد المملكة، وأن الأسلوب المالي وأسلوب التخطيط اللذين تتبعهما الحكومة لا يساعدان على حل المشكلة. كما يذكر أن الحكومة السعودية حديثة العهد بمسألة الدخل الواسع، لذلك توجد تناقضات بين السياسة والممارسة، وهناك صراع بين الخوف من التأثير الغربي المُفسد والإعجاب المتزايد بفعالية طرق الإنتاج الغربية.

ويبين بولك أن البنية المالية للحكومة السعودية تحتوي على عدد من النقاط السلبية، إذ لا توجد سوق مالية منظمة، وتدفق الواردات غير ثابت ويحتوي على بضائع غير مناسبة، وهناك هدر لعائدات النفط على البضائع الاستهلاكية والمشاريع التي لا تزيد من القدرة الإنتاجية، كما يوجد ضعف في الإجراءات المالية والحسابية والإحصائية، وتتعرض البلاد لخسارة كميات كبيرة من القطع الأجنبي بمعنى عدم توفره لاستيراد البضائع اللازمة. وهذه العوامل وغيرها تودي إلى تأرجح أسعار العملات المتداولة في المملكة.

وللتغلب على هذه الصعوبات يرى بولك أن على الحكومة السعودية القيام بعدد من الخطوات، أولها تحسين الإجراءات المالية والحسابية والإحصائية، وقد يستدعي هذا توظيف خبراء أجانب، ويفضَّل أن يكونوا من العرب. ويذكر بولك ضرورة تثبيت سعر الريال لمواجهة مشكلات المملكة، وذلك بتحديد قيمة للريال مقابل الدولار، وضرورة إنشاء هيئة مالية حكومية لتولي شؤون الدولة المالية، أما المصرف المركزي فيمكن أن يأتي لاحقاً. ويدعو بولك إلى تخلي الحكومة السعودية عن الاستيراد المباشر للسلع الأساسية وعن سياسة التجار ذوي الحظوة، كما يدعو إلى تشجيع النشاطات الاقتصادية الصغيرة.

ويولي بولك عناية خاصة لموضوع إصدار عملة ورقية، فيدرج فوائد ذلك، فالعملة الورقية ستكافح نزعة تكديس الأموال، وتعطي الحكومة تحكماً أكبر بالذهب، وتتيح المجال لقدر من التمييز بين الدخل من القطع الأجنبي وبين كمية النقود المتداولة، وتشجع على العمليات المصرفية الطبيعية، وتسهل استخدام المدخرات في التنمية الاقتصادية، وستقلل الاعتماد على العملة الفضية مما يقلل من صرف القطع الأجنبي لشراء الفضة. ويذكر بولك أن هناك مثالب أيضاً لعملية إصدار العملة الورقية،

لكنها أقل وزناً من المزايا، كما أن عدم وجود عملة ورقية يقلل من إمكانية التحول إلى الإجراءات المالية الحديثة ومن إمكانية التقليل من استخدام القطع الأجنبي للشؤون الداخلية أمرين مشكوكاً فيهما.

ويتحدث بولك عن سياسة الولايات المتحدة تجاه المملكة فيبين أن هناك مسألتين تتعلقان بهذا الأمر، وهما ما إذا كان على الولايات المتحدة توفير المزيد من الاعتمادات للمملكة، وما إذا كان ينبغي عليها أن تشجع استخدام الجنيهات الذهب في دفع العائدات النفطية. ويرى بولك أنه من وجهة نظر الحكومة الأمريكية لا يوجد سبب لرفض توفير اعتمادات للحكومة السعودية سوى المحافظة على مخصصات بنك الاستيراد والتصدير لمساعدة الدول الأخرى. أما بالنسبة للحكومة السعودية فإن هذه الاعتمادات غير مرغوب فيها لأنها ترفع من التكلفة من جهة وتشجع على تأجيل اتخاذ الخطوات المناسبة للحفاظ على القطع الأجنبي.

ويقول بولك إن هناك اعتراضات على مسألة دفع العائدات النفطية بالجنيه الذهب، أولها أن ذلك يعني تأرجحاً في كمية القطع الأجنبي الذي تكسبه المملكة، وبيع الجنيهات الذهب في الشرق الأوسط يزيد من مشاكل دول المنطقة في مجال القطع الأجنبي، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تشجيع العراق وإيران على معاملة مماثلة، كما قد يشجع الحكومة السعودية على بعض الممارسات المالية غير الصحيحة وعلى تأجيل عملية تنظيم شؤونها المالية.

ولكن بولك يعتقد أن هناك أيضاً عوامل تشجع على توفير الجنيهات الذهب لأرامكو، فتوفيرها يتيح للشركة توفير قدر من الدولارات وللحكومة السعودية بيع الجنيهات الذهب بسعر عال، كما قد يؤدي دفع العائدات بالذهب إلى اختفاء السعر العالي للجنيه الذهب أو تخفيضه. وكذلك فإن الدفع بالدولار على أساس سعر أعلى من السعر الرسمي قد يستخدم كسابقة للحصول على زيادة في العائدات النفطية في الشرق الأوسط بأكمله. ويخلص بولك إلى أن من الضروري عدم تشجيع مسألة دفع العائدات بالذهب.

ويتضمن التقرير ملحقين، أولهما يورد المعلومات التي وفرتها وزارة المالية السعودية لبولك وذلك على شكل مذكرة من محمد سرور الصبان المستشار في الوزارة إجابة على قائمة من الأسئلة التي وجهها بولك إليه. وتتضمن هذه المعلومات حجم صادرات المملكة وواردتها في السنوات الثلاث الأخيرة، والنفقات والواردات الخارجية غير المرئية، التي تتضمن مصاريف البعثات التعليمية في الخارج، والمفوضيات السعودية، والبعثة الزراعية الأمريكية والمعدات الزراعية، ومشاريع التنمية التي تتولاها شركة بكتل، والقطع الأجنبي الوارد من الحجاج، والدخل من الطيران، ومصاريف البعثات الأجنبية.

وتتضمن المعلومات كمية القطع الأجنبي المتوفر لدى الحكومة، وحصة الحكومة في شركة التعدين العربية السعودية، ومجموع دخل الحكومة من الدولارات منذ بدء إنتاج النفط، ومقدار ما اشترته من ريالات، والكمية التقديرية للجنيهات الذهب المتوفرة لدى القطاع الخاص السعودي. ويتبين من الملحق أن وزارة المالية ليست لديها معلومات عما تملكه البنوك الأجنبية العاملة في المملكة. وتفيد المعلومات أن تصدير الجنيهات الذهب والعملات الأخرى من المملكة يتطلب رخصة من وزارة المالية. وتبين المعلومات نسبة الزيادة في الأسعار عما كانت عليه قبل الحرب، وديون المملكة الخارجية.

ويورد الملحق إجابة الوزارة عن خطط الحكومة للتنمية الاقتصادية، وهي أنها تود تطوير المشاريع وضمان مصلحة البلاد إلى الحد الذي يسمح به دخلها المتزايد. كما يورد أسئلة لم تجب الوزارة عنها وهي حول الاستثمارات السعودية في الخارج، واستخدام القطع الأجنبي غير الدولار منذ عام ١٩٣٩م، والشروط التي يتم بموجبها شراء الريالات من بريطانيا والهند، وقائمة المشاريع التنموية حتى تاريخه.

ويتضمن الملحق الثاني قائمة بأسعار العملات الأجنبية في تواريخ محددة منذ ١٩٤٣حتى ٣٠ مايو ١٩٤٨م. وتورد القائمة سعر الجنيه الذهب الذي يحمل صورة الملك جورج بالريال السعودي وبالقروش المصرية، وسعر الجنيه الذهب الذي يحمل صورة الملك إدوارد بالريال، وسعر الجنيه المصري بالريال، وسعر الجنيه الذهب بالدولار.

R.6

1948/05/31
890 F. 6363/5-3148 (1)

رسالة سرية موقعة من توماس برومليي Thomas E. Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٨م ومرفق بها نسخة من رسالة سرية من الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في واشنطن، مؤرخة في ٢٤ مايو، ونسخة من رسالة سرية رقم ٥٩/ ٤٨ من السفارة البريطانية في واشنطن إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٨م.

يذكر برومليي أنه يرفق نسختين من رسالة كتبها بعد لقائه الأخير مع ميريام إلى وزارة الخارجية البريطانية وكذلك رد الخارجية البريطانية على هذه الرسالة، ويطلب من ميريام أن يرتب له ولملحق شؤون النفط البريطاني في السفارة اجتماعاً مع المسؤولين المعنيين بالأمر في وزارة الخارجية الأمريكية لتدارس موضوع استغلال النفط في مياه الخليج.

R.8